الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

دور التشريع السوري في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

The Syrian legislation Role in encouraging small and medium projects

مشروع أعد لنيل درجة ماجستير التأهيل والتخصص في إدارة الأعمال

اختصاص قانون الأعمال

إعداد الطالب:

محي الدين المصري

إشراف:

الدكتور هيثم الطحان الزعيم

العام الدراسي:

2023-2022

الملخص

هدفت هذه الدراسة للبحث في المعوقات التنظيمية والتشريعية والقانونية التي تعتري قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يتألف مجتمع الدراسة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية العربية السورية، وقد تم توزيع (122) استبانة، وبعد جمع البيانات وتحليلها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

1. تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من العديد من المعوقات التنظيمية، منها: (عدم توافر مصادر الطاقة، عدم توافر مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية أو صعوبة تأمينها، الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة).
2. تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من العديد من المعوقات التشريعية، منها: (قصور وعدم ملاءمة السياسة الضريبية والجمركية، الإطار التشريعي للقطاع كعدم منح تراخيص مؤقتة، عدم احترام قوانين حقوق الملكية الفكرية).
3. العمل وبالتوازي على تطوير وتحسين البيئة التنظيمية والتمويلية والتشريعية الناظمة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإن التركيز على جانب واحد دون الجوانب الأخرى لن يؤدي إلى النتائج المطلوبة.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة – قطاع المشاريع – المعوقات التشريعية – المعوقات التنظيمية – المعوقات التمويلية.

Abstract

The purpose of this study is to search in the regulatory, legislation & legal obstacles which faces the small and medium project's sector, this case study includes owners of small & medium projects in Syria Arab republic, a 122 questionnaire had been distributed to related persons, and after collecting the data and analyzed it the outcome results was as below:

1. The small and meduim projects are suffering from organizational obstacles which are (Lack of energy sources, lack of production requirements availabiltiy and raw materials or difficulties to secure them, corruption and bribes in the related government entities).
2. Small and medium projects suffers from many of legislative obstacles which are: (insufficient and inappropriate taxation and custom's policy, the public legislation sector such as no granting of temporary licenses, disrespect of copy rights rules).
3. To work in alignment to improve and enhance the regulatory, financing & legislation environment for the small & medium sectors, with focusing on all sides of work to get the desired results.

The keywords: Small and medium projects-projects Sector-Legislative obstacles-organizational Obstacles-Funding obstacles.

الإهداء

إلى الذي عرفت باسمه أكثر من اسمي، وكانت شهادة نصري الأولى .. والدي

إلى الوحيدة، التي تمثل بالنسبة لي الكل، و الحياة جميعها .. أمي

إلى العائلة والسند .. حسان، شروق، باسل، دانيا، لانا ،وليا ..

إلى الأستاذ القدير محمد مُجاب البيك، الأستاذ محمد البيك، الأستاذ معاذ البيك، الأستاذ معتز بالله البيك، الأستاذ عبد الرحمن القطيني، الأستاذة ليلى الزعبي ..

إلى الدكتور عبد الغني الحميدي والدكتور محمد اللحام ..

إلى أخوتي وأصدقاء الدرب .. شريكة النجاح شآم، أنور، اليسار، هشام، جاك، بيان، بشرى، بشار، جوليان، حارثة، حسان، *حنان*، سمر، سمير، سعد، سلوى، ساندريلا، صفاء، رؤى، رمش، عثمان، عبد الغني، عامر، عدي، علي، فراس، لمى، محمود، محمد، ميس، مصطفى، مجد، نصوح، ورد، وسيم، نسرين، همسة، ياسمين، ياره، يحيى، زملائي بالدفعة الأولى جميعاً ..

شكر وتقدير

بمناسبة تقديمي لمشروع التخرج هذا فإنني أو د شكر المعهد العالي لإدارة الأعمال، الذي تعلمت فيه ما سيفيدني لحياتي العلمية، لن أنسى أيضاً فضل الطاقم التدريسي والإداري في المعهد والذين كانوا دوماً مصدر عونٍ للطلاب، أشكر جهودهم المبذولة، كما أخص بالشكر السيد أحمد بوطية

كما أتوجه بالشكر الجزيل للدكتور هيثم الطحان الزعيم الذي أشرف على هذه الدراسة وتابعني خطوة بخطوة، وقدم لي الدعم والمساعدة، كما أشكره على صبره وتحمّله ورعايته لي خلال الفصول الدراسية والمشروع.

كما أتوجه بالشكر .. للدكتور أحمد العلي، الدكتورة آلاء بركة، الدكتورة ثناء أبا زيد، الدكتور حيان ديب، الدكتور راتب البلخي، الدكتور راغب الغصين، الدكتور عبد الحميد خليل، الدكتور محمد الخضر، الدكتور محمد يوسف، الدكتور موسى متري، الدكتورة ميسون المصري

قائمة المحتويات

الملخص

الكلمات المفتاحية

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....1

1-1: مقدمة.....2

2-1: الدراسات السابقة.....4

1-2-1: الدراسات العربية.....4

2-2-1: الدراسات الأجنبية.....9

3-2-1: التعقيب على الدراسات السابقة.....10

4-1: مشكلة وتساؤلات الدراسة.....11

5-1: أهداف الدراسة.....11

6-1: أهمية الدراسة.....12

7-1: منهج الدراسة 13

الفصل الثاني: ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.....14

1-2: تمهيد.....15

2-2: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....16

1-2-2: نشأة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....16

2-2-2: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....18

2-2-3: معايير تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....20

2-2-4: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.....21

2-3: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....24

2-3-1: الأهمية الاقتصادية.....24

2-3-2: الأهمية الاجتماعية.....25

2-3-3: نماذج لمساهمات بعض المشاريع عند بعض الدول.....26

2-4: أشكال ملكية المشاريع.....27

2-4-1: الشخص الطبيعي.....28

2-4-2: الشركات.....29

الفصل الثالث: العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....31

3-1: تمهيد.....32

3-2: صعوبة ممارسة الأعمال.....33

3-3: اقتصاد الظل، تعريفه، عوامله وآثاره.....35

3-4: البطالة، تعريفها، أنواعها وأسبابها.....37

3-5: المعوقات التشريعية 41

3-6: المعوقات التمويلية.....45

الفصل الرابع: الإطار العملي للدراسة.....**47**

4-1: تمهيد.....48

4-2: الدراسة الميدانية.....48

4-3:خاتمة الدراسة.....54

4-4: نتائج الدراسة.....55

4-5: توصيات الدراسة.....56

المراجع.....**57**

الملاحق.....**63**

قائمة الجداول

الجدول رقم(1) تصنيف المشاريع–الاتحاد الأوروبي.....19

الجدول رقم(2) تصنيف المشاريع–البنك الدولي.....19

الجدول رقم(3) تصنيف المشاريع–سوريا 2017.....21

الجدول رقم(4) تصنيف المشاريع–سوريا 2021.....22

الجدول رقم(5) الاعتبارات المتعلقة بشكل ملكية المشاريع.....27

الجدول رقم(6) شركات الأشخاص.....29

الجدول رقم(7) شركات الأموال.....29

الجدول رقم(8) تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020–ترتيب سوريا.....34

الجدول رقم(9) عوامل نمو اقتصاد الظل.....36

الجدول رقم(10) أهم أنواع البطالة.....39

الجدول رقم(11) المعوقات التشريعية – التراخيص والإعفاءات.....42

الجدول رقم(12) المعوقات التشريعية – التمويل والجهات المعنية.....42

الجدول رقم(13) المعوقات التشريعية – هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....43

الجدول رقم(14) بعض التشريعات المتعلقة بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....44

الجدول رقم(15) أهم المعوقات التمويلية.....46

الجدول رقم(16) طبيعة نشاط المؤسسة.....48

الجدول رقم(17) الشكل القانوني للمؤسسة.....49

الجدول رقم(18) ترتيب المشكلات وفقاً لأسوء متغير.....50

الجدول رقم(19) ترتيب المشاكل التنظيمية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....51

الجدول رقم(20) ترتيب المشاكل التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....52

الجدول رقم(21) ترتيب المشاكل التشريعية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....52

الجدول رقم(22) ترتيب الوسائل المقترحة لمعالجة الصعوبات والتحديات في القطاع.....53

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

يتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة ويتضمن الفقرات الآتية:

1-1: مقدمة.

2-1: الدراسات السابقة.

1-2-1: الدراسات العربية.

2-2-1: الدراسات الأجنبية.

3-2-1: التعقيب على الدراسات السابقة.

4-1: مشكلة وتساؤلات الدراسة.

5-1: أهداف الدراسة.

6-1: أهمية الدراسة.

7-1: المنهج المستخدم.

1-1: مقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات اقتصادية كبيرة، حيث أصبح هاجس العالم والحكومات تحقيق تطور في الاقتصاد والنمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال عندما تولى رئيس الوزراء الياباني (Shinzo Abe) منصبه في عام 2012 تعهد بإخراج الاقتصاد الياباني من الركود الحاصل على مدار عشرين سنة سابقة، حيث اتخذ عدّة إجراءات وحزمة من السياسات أطلق عليها أسم (Abenomics)، كما سعى الحزب الشيوعي في الصين المتبني لأفكار (Vladimir Lenin & Karl Marx) لتحقيق النمو الاقتصادي بأدوات السوق، وعلى رأي القائد الأعلى للحزب الشيوعي الصيني (Deng Xiaoping) ليس المهم كيف نصل للنمو الاقتصادي، المهم أن نصل.[1]

كما قامت سنغافورة بربط رواتب الوزراء لديها بـ (GDP) أي "الناتج المحلي الإجمالي" فكلما تحقق نمو اقتصادي معين، ازدادت نتيجة له رواتب الوزراء، فبذلك تكون وظيفتهم هي تحقيق النمو الاقتصادي.[2]

يمكننا القول أنه من الطبيعي أن يكون هاجس العالم والحكومات تحقيق النمو الاقتصادي، ومن المنطقي أيضاً أننا كأفراد نسعى لنصبح أكثر غنىً، إلا أن الكاتب (Yuval Harari) في كتابه لديه رأي مختلف قليلاً حيث يرى أن : " هاجس النمو الاقتصادي غير طبيعي، ونحن نراه طبيعياً لأننا لم نعيش في غير الحدّاثة والرأسمالية إلا أن: (المهاراجا الهنود، السلاطين العثمانيين، و Kamakura Shogunate اليابانيين) لم يكونوا كذلك".[3]

حيث أن الهاجس الاقتصادي والنمو الاقتصادي في العالم لم يكن موجوداً لأنه كان يوجد تصور أن الثروة في العالم ثابتة ولا يمكن أن تزيد، فإذا أردت أن تكون أغنى يجب أن تأخذ من شخص آخر، لكن في عالمنا المعاصر نحن مؤمنين أنه بإمكاننا زيادة الثروة بالنمو الاقتصادي مع التأكيد على أن

[1] (It doesn't matter if a cat is black or white, so long as it catches mice)

[2] الناتج المحلي الإجمالي: إجمالي القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود دولة ما في فترة زمنية تقدر عادة بالسنة.

[3] Homo Deus, 2015

الموارد محدودة ومساحة الأرض لا تزيد، ولكن تطور المعرفة يفتح دائماً آفاق جديدة للنمو الاقتصادي (كالكهرباء، والحاسب) التي ساهمت في خلق صناعات من العدم.

تعتمد الحدّاثة على إيمان عميق أن النمو الاقتصادي وزيادة الثروة ليس ممكن فقط، بل هو أمر لا بد منه لتحقيق السعادة، فالسعادة مقترنة بالحاجة (Need)، والحاجة ترتبط بزيادة الإنتاج، وعندما تقوم بالإنتاج تحقق سعادتك، وبذلك تكون سعادتك حققت النمو الاقتصادي.

إن البوابة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية هي المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعد محرك التنمية الاقتصادية وجوهرها، لذلك يجب على السياسات الاقتصادية التركيز عليها وتشجيعها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

في الجهورية العربية السورية تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة حيث بدأ الاهتمام بها بدايةً مع صدور القانون رقم /71 لعام 2001/ الذي نص على تأسيس هيئة مكافحة البطالة، وحلّت محلها لاحقاً الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشاريع بموجب المرسوم التشريعي رقم /39 لعام 2006/، وصولاً لتأسيس هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 2/ لعام 2016/.

إلا أنه ورغم جميع الآليات التي أتت بها التشريعات السورية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فلم تساهم بالشكل المطلوب في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

1-2: الدراسات السابقة:

1-2-1: الدراسات العربية:

1) دراسة (فادية بن بلقاسم، 2013)، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

تتعلق هذه الدراسة بموضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، والتعرف على مختلف الصيغ التمويلية التقليدية والحديثة المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبدائل يمكن الاعتماد عليها ومحاولة التعرف عليها من خلال القيام بعرض العديد من التعاريف المعطاة لهذا القطاع، اعتماداً على ما قدمته بعض الدول والمنظمات الدولية، إضافةً إلى إبراز واقع تقنيات التمويل المستحدث في الجزائر من الناحية القانونية من خلال البحث عن أنجع طرق التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستطاعتها لسد حاجيات التمويل ومدى مساهمة الطرق التمويلية الحديثة في تعويض النقص الموجود في المصادر التقليدية بما يتناسب مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك لاختلاف المعايير المعتمدة في التصنيف.
- يعتبر التمويل عن طريق التأجير التمويلي وعقد تحويل الفاتورة وتقنية رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال من أكثر وسائل التمويل فاعلية.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال بعيدة عن المكانة التي يجب أن تحتلها في الاقتصاد.
- يعد التمويل الإسلامي بمختلف أشكاله أحد الأساليب التمويلية التي تتلاءم بشكل كبير مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2) أطروحة دكتوراة (جلال عبد القادر، 2014)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية:

والتي تعالج قضية اقتصادية كلية متعلقة باقتصاد البلدان العربية وهي البطالة، وبالتالي معرفة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض المجالات وخاصة في مجال التشغيل، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة بالبلدان العربية من خلال إلقاء الضوء على واقع البطالة في البلدان العربية وسبل مكافحتها عن طريق مختلف برامج التشغيل المعتمدة، إضافة إلى تقييم أداء مختلف أجهزة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توصلت هذه الأطروحة إلى العديد من النتائج أهمها:

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي حجم التشغيل أعلى في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة.
- المؤسسات الصغيرة التي تحتوي على أقل من 100 عامل والمؤسسات التي مضى على تأسيسها أكثر من عشر سنوات لديها مساهمة أكبر في إجمالي العمالة في البلدان النامية تبلغ حوالي 23.7%.
- لو تم تثبيت عمر المؤسسة فإن حصة المؤسسات الصغيرة في التشغيل هي الأكبر.
- بالنسبة للمساهمة في نمو التشغيل، تم التوصل أن المؤسسات الصغيرة والناضجة لديها معدلات نمو أعلى في توفير فرص العمل الجديدة.

3) دراسة (سمير عبد وهام الصكر، 2016)، النظام القانوني لشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة "دراسة مقارنة":

وفيها تم دراسة الشركات التي تتولى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الناحية القانونية والاقتصادية معاً، بهدف فهم واستيعاب الأحكام القانونية لتلك الشركات، وتقييم التنظيم التشريعي لها على نحو يؤدي إلى تفعيل دورها أكثر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

- عدم وجود تعريف موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع وجود عدّة معايير للتعريف.
- يتوجب على الشركة الحصول على ترخيص من جهة إدارية مختصة لمزاولة المهنة وفق شروط معينة.
- للجهة مانحة الترخيص حق الرقابة الخارجية على الشركة.
- لم تفرق تعليمات تنظيم عمل شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين المشاريع متناهية الصغر والصغيرة، حيث تناولتها التعليمات تحت عنوان واحد وهو المشاريع الصغيرة.

4) أطروحة دكتوراة (شواشي فاطمة، 2017)، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية:

قامت الباحثة بتسليط الضوء على البعد النظري والتاريخي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية قبل وبعد الاستقلال وفي ظل اتفاق التعاون كأول إجراء قانوني ورسمي لتعامل المجموعة الاقتصادية والأوروبية مع الدول المتوسطة إلى غاية انتهاج خيار الشراكة كنسق جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية، كما تهدف الدراسة إلى الخوض في محتوى الاتفاقية وكذلك تقييم الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خاصة مع اقتراب إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين والهادفة إلى إلغاء الحواجز الجمركية الأمر الذي سيجعل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– في مواجهة شرسة أمام المنتجات الأوروبية خاصة مع تفضيل المستهلك الجزائري للمنتج الأجنبي والأوروبي بالدرجة الأولى، كما تهدف إلى تحديد نظرة المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تقدير جهود الدولة لترقية وتأهيل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

- إن الشراكة التي أبرمتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي لم تكن وليدة قناعة من طرف صناع القرار في الجزائر، إنما كانت نتيجة حتمية للظروف والمتغيرات البيئية الدولية المعاصرة.
- يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلاً هاماً وفعالاً لتحقيق التنمية الشاملة، حيث كان هذا النوع من المؤسسات محلاً لبحوث ودراسات معمقة تناولت التعاريف وأساليب ترقيتها.
- التأخر في إصدار النصوص التنظيمية تارةً وعدم إصدارها تارةً أخرى، وكثرة الإحالة من المشرع إلى السلطة التنفيذية لإصدار اللوائح اللازمة.
- اهتمت الحكومة الجزائرية بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لأهميته البالغة في تحقيق التنمية، إذ تزامن هذا الاهتمام مع رغبة الجزائر في تنويع اقتصادها الوطني والبحث عن بديل للاقتصاد الريعي وكذلك رغبتها الملحة في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

5) دراسة (مهدي محمد سودان، 2019)، تقييم أثر تجربة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى المعيشي في الساحل السوري:

هدفت الدراسة إلى إجراء تقييم شامل لتجربة التمويل الصغير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة للأسر الريفية في الساحل السوري من خلال التعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين من التمويل الصغير ومدى مساهمة مؤسسات المويل الصغيرة في تحقيق التنمية الريفية والحد من البطالة ودراسة المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الساحل السوري والتي تعيق نموها وتطورها، حيث شملت الدراسة مجتمع الأسر الريفية التي قامت بالحصول على القروض من مختلف الجهات في سبيل القيام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتم توزيع الاستبيان عليهم بغرض الحصول على النتيجة المبتغاة من هذه الدراسة.

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

- وجود فئة راضية عن عملية التمويل وإجراءاته وفئة غير راضية عنه، وأرجعت الدراسة السبب في ذلك إلى عدة أسباب ومنها : (الجنس، المؤهل العلمي، الدخل..).
- يوجد ارتباط ضعيف طردي دال إحصائياً بين متغير الجنس ودرجة الرضا عن التمويل وإجراءاته.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المشاريع الصغيرة والتخفيف من الفقر وتحسين مستوى المعيشة لأفراد الأسر الريفية.
- لا توجد علاقة دلالة إحصائية بين تمويل المشاريع الصغيرة ودوام المشروع.

6) دراسة (حنان محمد عاطف البنا، 2020)، مؤسسات التمويل الصغير وأثرها في الوضع المعيشي للأسرة "دراسة ميدانية في محافظة دمشق":

تناولت الباحثة مؤسسات التمويل الصغير في محافظة دمشق والخدمات التمويلية والاستشارية التي تقدمها إضافة لدراسة الوضع المعيشي للأسرة السورية ودراسة أثر هذه المؤسسات على الوضع المعيشي للأسرة متمثلاً بمؤشرات عدة كالصحة والتعليم والدخل والسكن والبطالة، حيث هدفت إلى البحث في دراسة واقع مؤسسات التمويل وبيان الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات التمويل الصغير وغيرها.

توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

- وجود أثر واضح ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في مستوى دخل الفئات المستفيدة منه.
- وجود أثر واضح ذو دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل الصغير في المستوى الصحي للفئات المستفيدة منه مع ملاحظة أن أياً من المشاريع التي قام بها العملاء لا تمت لقطاع الصحة بصلة.

- إن التمويل الصغير يؤدي دوراً مهماً وذو أثر في تحسين نوعية التعليم الذي يتلقاه المستفيد أو أحد أفراد عائلته.
- إن انخفاض مبالغ القروض أدى لعدم وجود الأثر المرجو ذو دلالة إحصائية لهذه المؤسسات في مستوى السكن.

1-2-2: الدراسات الأجنبية:

- دراسة (صبغة الله، 2013)، التمويل الصغير في الهند، التحديات والقضايا المعاصرة

(Microfinance in India, Contemporary Issues and Challenges)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التمويل الصغير في الهند، كما قامت بدراسة الجهات الحكومية والخاصة المعنية بالتمويل ومدى سيطرتها عليه، و أهمية التمويل ودوره في توفير التمويل والخدمات اللازمة للفقراء.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- ارتفاع نسبة الفائدة المعينة من قبل مؤسسات التمويل الصغير.
- عدم التنوع بالمنتجات التمويلية المقدمة من مؤسسات التمويل الصغير.
- عدم قيام الحكومة برسم سياسات محددة لتخفيف الطلب على القروض.
- الفجوة الكبيرة الحاصلة بين عمل المؤسسات في الواقع العملي وبين الأهداف النظرية.

1-2-3: التعقيب على الدراسات السابقة:

إن تقييم مستوى الاقتصاد في العالم يكون من خلال دراسة مدى كفاءة وقوة قوانين هذا الاقتصاد، فإذا أردنا تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي فنحن بحاجة ماسة إلى ترجمة الأهداف والخطط الاقتصادية إلى قوانين ولوائح تنفيذية تتوافق مع الأهداف المراد تحقيقها وتقوم بحمايتها.

فعلى سبيل المثال: تعد جودة وشفافية القوانين ومدى الالتزام بتطبيقها أهم المعايير التي تحدد مستوى المخاطرة التجارية (Risk Assessment)، فيقوم بعض المدراء التنفيذيين في بعض الأحيان بالارتجال في بعض القرارات المتخذة خاصةً في أوقات الحرب والأزمات، وغالباً ما تكون قراراتهم صحيحة، رغم أن هذه القرارات قد تتضمن مخالفة للأنظمة واللوائح وقد تعرضهم للمساءلة والمحاسبة، والبعض الآخر لا يتخذ القرار الصحيح خوفاً من المسؤولية والمحاسبة لمخالفته تلك القوانين. بينما لو ركز أصحاب القرار على إصلاح الأنظمة ومعالجة المشاكل لتتماشى مع الاقتصاد الحديث لكان ذلك أجدى بكثير، على اعتبار إن إصلاح القوانين يمثل حلاً جذرياً للمشكلة ولا يدع مجال للصدفة والعشوائية والقرارات الارتجالية.

إن أغلب الدراسات السابقة تحدثت عن المشاكل الاقتصادية والتمويلية التي تعتري طريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأغفلت الجانب التشريعي والتنظيمي أو لم يتم التركيز عليه بالشكل المطلوب.

1-3: مشكلة وتساؤلات الدراسة:

أجمع الباحثون والاقتصاديون وخبراء التنمية على الدور الإيجابي التي تقوم به المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تواجه العديد من المشكلات التي تحول دون أداء دورها المنوط به في تنمية وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يقلل من كفاءتها وأهميتها في التنمية الاقتصادية ومعرفة هذه المشكلات والسعي لحلها تعد أهم خطوة في إنجاح هذه المشاريع، وعلى هذا الأساس تتلخص مشكلة الدراسة الأساسية في معرفة **دور التشريع السوري في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة** وللوقوف على هذه المشكلة يتوجب علينا الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

I. ماهي المعوقات التنظيمية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟
II. ماهي المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟
III. ماهي المعوقات التشريعية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؟

1-4: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في الوصول إلى معرفة المسائل الآتية:

I. دور التشريع السوري في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
II. المعوقات التنظيمية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
III. المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
IV. المعوقات التشريعية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

1-5: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أنها تعالج الجانب النظري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسعى لإزالة الغموض الذي يدور حولها، كما أنها تعالج من الناحية العملية مدى إحاطة التشريعات القانونية بكافة الجوانب المتعلقة بها.

إن تخصيص دراسة قانونية لموضوع اقتصادي بحت يعتبر أمر كفيل بمنح أهمية لهذه الدراسة، من منطلق الاستعانة بمفاهيم التحليل الاقتصادي لتفسير أغلب التشريعات القانونية المنظمة والمتداخلة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يشكل مجالاً جديداً من المجالات الحديثة في علم القانون.

إن أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تكمن في الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع وهو ما دفع المشرع إلى وضع تشريعات خاصة به، مع ضرورة التطوير والتحديث المستمر لتلك التشريعات لتتناسب مع خصائص التجارة القائمة على السرعة والمرونة.

كما أن الدراسة تهدف أيضاً إلى دراسة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الناحية القانونية لمعرفة مدى إسهامها في تشجيع المشاريع، وتعزيز مسعى تحليل التشريعات القانونية بأدوات اقتصادية مما ينعكس على جودة التشريع بحد ذاته باعتبار أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المواضيع حديثة النشأة في الجمهورية العربية السورية حيث سيتم بيان نقاط القوة والضعف مما يساعد على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف مما يقودنا إلى نتائج مهمة تساهم في اتخاذ القرار لتطوير الشق القانوني والتنظيمي والتمويلي المتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

1-6: المنهج المستخدم:

تم الأخذ بالمنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل التشريعات القانونية بأدوات قانونية واقتصادية ومدى إسهامها في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمنهج المقارن للمقارنة مع تجارب بعض الدول.

أما الجانب العملي فسوف يتم إعداد استبانة خاصة توزع على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

يتضمن الفصل الثاني للدراسة الفقرات الآتية:

2-1: تمهيد.

2-2: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

2-2-1: نشأة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2-2-2: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2-2-3: معايير تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2-2-4: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

2-3: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

2-3-1: الأهمية الاقتصادية.

2-3-2: الأهمية الاجتماعية.

2-3-3: نماذج لمساهمات قطاع المشاريع عند بعض الدول.

2-4: أشكال ملكية المشاريع.

2-4-1: الشخص الطبيعي.

2-4-2: الشركات.

2-1: تمهيد:

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة فعّالة لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها حيث أصبحت الشغل الشاغل لجميع الدول سواء أكانت دول متقدمة أم نامية، وتعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بوابة التنمية الاقتصادية وأهم الطرق لتحقيقها.[4]

وتعمل الجمهورية العربية السورية على تطوير اقتصادها الوطني لمواكبة التغيرات الاقتصادية الكبيرة الحاصلة، ومعالجة مخلفات الأزمة التي عاشتها، ويتجسد ذلك من خلال وضع إطار قانوني خاص بها مقارنة بباقي الدول.

لذلك سنقوم من خلال هذه الدراسة بالتعرف على مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونشأتها واستعراض بعض التعاريف الدولية وتعريف الجمهورية العربية السورية ومعايير وخصائص التعريف إضافةً إلى التطرق إلى أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة واستعراض بعض نماذج مساهمات قطاع المشاريع عند بعض الدول.[5]

[4] تتضمن المشاريع الصغيرة: المشاريع متناهية الصغر.

[5] قطاع المشاريع: المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2-2: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

إن ما يميز المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن المشاريع الكبيرة العديد من الخصائص والسمات، لذلك فهي تحتل مكانة هامة لدى الدول، لذلك سنقوم بالتعرف على نشأة المشاريع الصغيرة والمتوسطة واستعراض بعض التعاريف بما فيها تعريف الجمهورية العربية السورية إضافةً إلى المعايير المتبعة بالتعريف.

2-2-1: نشأة المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

بدأت بعض الدول بتجربة مصرف الفقراء الذي يعد مثابة طوق النجاة والذي قلب موازين التنمية رأساً على عقب، حيث قدم أبرز النماذج التنموية في الدول، في حين كانت أغلب نظريات التنمية تنحو منحى واحد في التعويل على الشرائح الاجتماعية العليا لتحقيق التنمية من خلال تمكين هذه الشرائح الكمية المقبولة من المال ويتم تزويدهم بالضمانات والإعفاءات والتسهيلات اللازمة لتوفير مناخ مشجع لهم، وهذا الأسلوب المتبع يؤدي إلى حدوث تفاوت طبقي في الدخل والثروة ومما يؤدي إلى تآكل الطبقة الوسطى.

تأسس مصرف الفقراء (مؤسسة التمويل الصغير) على يد الدكتور محمد يونس في منتصف السبعينات من القرن العشرين في ريف بنغلادش، هنالك في وقت المجاعة، تحت اسم مصرف (Grameen Bank) والتي تعني بالبنغالية مصرف القرية، حيث شعر الدكتور بخيبة أمل من النظريات المجردة لعلم الاقتصاد التي فشلت في شرح سبب جوع عدد كبير من الناس الفقراء في بنغلادش، حيث قام الدكتور محمد يونس بالعديد من الزيارات للقرى المحلية بهدف إيجاد حل عملي لمشكلة الفقر التي تعاني منها البلاد، وتحديداً في قرية جوربا فوجد ما مجموعه 42 امرأة يصنعن كراس من القصب، حيث تفتقر هذه النساء للنقود للقيام بشراء المواد الأولية بأنفسهن، وأمام صدمة الدكتور محمد يونس بخصوص أن الاحتياجات الكاملة للنساء ما يعادل الـ 27 دولاراً أمريكياً وبسبب ذلك المبلغ الزهيد كانت التجار تتحكم بتلك النساء، حيث يقومون بإقراضهن المبلغ بشرط أن يتم بيع الكراسي بعد صناعتها بسعر أعلى بقليل من سعر المواد الأولية، فقام الدكتور محمد يونس

بإقراضهن المبلغ من جيبه الخاص وبدون فوائد، وبذلك استطاعت النساء بيع الكراسي بسعر مناسب والخروج من دوامة الدين، وهي التجربة التي كانت سبب في ولادة مشروع بنك غرامين.[6]

انتشرت هذه التجربة لاحقاً في دول العالم فبعد تأسيس مصرف جرامين تم تأسيس بنك سول في بوليفيا و بنك راكيات الأندونيسي، وفي عام 1995م أسس البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمعاونة أشد الناس فقراً.

في الجمهورية العربية السورية وبموجب القانون رقم 9 لعام 2010 وهو قانون خاص حيث تم تأسيس أول مصرف (مصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتناهي الصغر)، حيث تضمن المادة 6 من القانون غاية الشركة وأهدافها كالمساهمة في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر وذلك من خلال ممارستها لأنشطتها وفق السياسات والأولويات الواردة في الخطة العامة للدولة.[7]

كما نصت المادة 7 من ذات القانون على نشاطات المصرف كتقديم التمويل والمنتجات المالية والقروض الصغيرة ومتناهية الصغر بضمان أو بدونه وبالطريقتين التقليدية والإسلامية وقبول الودائع وتقديم الخدمات التدريبية والأبحاث.[8]

كما صدر في سورية المرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2007 والقانون رقم 9 لعام 2010 والذي حل محلهم لاحقاً القانون رقم 8 لعام 2021 المتعلق بمصارف التمويل الأصغر حيث أجاز هذا القانون تأسيس مصارف للتمويل الأصغر على شكل شركات مساهمة مغفلة عامة أو خاصة برأسمال حده

---

[6] متري – موسى & المصري – ميسون، (2020)، التشريعات المصرفية، منشورات جامعة دمشق، كلية الحقوق، ص65.

[7] القانون السوري رقم 9 لعام 2010، المادة 6:

"1- المساهمة في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر في الجهورية العربية السورية وتخفيف وطأتهما على الشرائح الفقيرة في المجتمع السوري وخاصة النساء والشباب وصولاً إلى الاعتماد على الذات وذلك من خلال ممارستها لأنشطتها وفق السياسات والأولويات الواردة في الخطة العامة للدولة.

2- تمكين الأفراد من الشرائح المستهدفة للبدء بمشروعاتهم الخاصة القادرة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل لهم ولغيرهم".

[8] القانون السوري رقم 9 لعام 2010، المادة 7:

"1- تقديم التمويل والمنتجات المالية والقروض الصغيرة والمتناهية الصغر بضمان أو بدونه بالطريقتين التقليدية والإسلامية وفق برنامجين منفصلين مستقلين.

2- قبول الودائع....."

الأدنى خمس مليارات ليرة سوية، وأكد على ضرورة وجود شريك استراتيجي لديه الخبرة والكفاءة والملاءة.[9]

يهدف هذا القانون لتحقيق أكبر نفاذ مالي لذوي الدخل المنخفض أو المعدوم كما يجوز للمصرف تقديم خدمات عديدة منها قبول لودائع بالعملة السورية حصراً، كما يخضع لرقابة مجلس النقد والتسليف ولأحكام القوانين رقم 28 لعام 2001 و2 لعام 2003 حاله كحال باقي المصارف وبما لا يخالف أحكام القانون رقم 8 لعام 2021.

2-2-2: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

رغم الأهمية البالغة التي تكتسبها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودورها الريادي في التنمية فإن مفهومها لا يزال إلى هذه اللحظة يكتنفه الغموض، ورغم المحاولات العديدة للوصول إلى تعريف مشترك، فجميع هذه المحاولات لم تصل إلى هدفها.

- **تعريف الاتحاد الأوروبي:**

حيث يعتمد على (عدد الأعمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية، الشكل القانوني).[10] كما هو موضح في الجدول الآتي:

[9] القانون رقم 8 لعام 2021 المتعلق بمصارف التمويل الأصغر، المادة رقم 3:

"لمجلس النقد والتسليف الترخيص بتأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغفلة تهدف إلى تقديم التمويل الأصغر بالإضافة إلى الخدمات المالية والمصرفية الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون.

يشترط أن يكون أحد المؤسسين شريكاً استراتيجياً، ويضع مجلس النقد والتسليف الشروط والمعايير الواجب توفرها في الشريك الاستراتيجي."

القانون رقم 8 لعام 2021 المتعلق بمصارف التمويل الأصغر، المادة رقم 8:

"أ- يكون الحد الأدنى لرأس مال المصرف بمبلغ وقدره خمسة مليارات ليرة سورية، موزعاً على أسهم إسمية قابلة للتداول بقيمة مئة ليرة سورية، ويجوز زيادة الحد الأدنى لرأس المال بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس النقد والتسليف".

[10] تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توصية الاتحاد الأوروبي لعام 2003م.

الجدول رقم(1) تصنيف المشاريع–الاتحاد الأوروبي

الحجم	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي (مليون يورو)	الميزانية السنوية (مليون يورو)	الاستقلالية
متناهية الصغر	10 >	2 >	2 >	تمتاز
صغيرة	50 >	10 >	10 >	بالاستقلالية
متوسطة	250 >	50 >	43 >	في سير

[11]

- **البنك الدولي:**

يعرف البنك الدولي المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق فرعه المتمثل في المنطقة الدولية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على ثلاثة معايير هي: عدد العمال، ورقم الأعمال السنوي، ومجموع الأصول. وبناءً عليه يصنف المؤسسات كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(2) تصنيف المشاريع–البنك الدولي

الحجم	عدد العمال	مجموع الأصول/$	رقم الأعمال
المؤسسة المُصغرة	10 >	100.000 >	100.000 >
المؤسسة الصغيرة	50 >	3.000.000 >	3.000.000 >
المؤسسة المتوسطة	300 >	15.000.000 >	15.000.000 >

[12]

[11] عامر، عبد الرحمن، (2016)، جسور التنمية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار الكتاب للنشر والتوزيع، ميدان التحرير، حسب توصية الاتحاد الأوروبي لعام 2003م، ص22.

[12] عامر، عبد الرحمن، (2016)، مرجع سابق، ص25.

2-2-3: معايير تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- **المعايير الكمية:** هي المعايير التي يمكن حسابها وقياسها، وهي تتناول الجوانب الكمية التي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، **ومنها** :

1. عدد العمال/حجم العمال.
2. رأس المال.
3. رقم الأعمال.[13]

- **المعايير النوعية:** وهي المعايير التي تركز على الخصائص الوظيفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ يتم على أساسها تجميع المؤسسات ذات الخصائص المتشابهة في فئة واحدة، **ومنها:**

1. المعيار القانوني.
2. المعيار التكنولوجي.
3. معيار الحصة في السوق.[14]

[13] عامر، عبد الرحمن، (2016)، جسور التنمية، مرجع سابق، ص19.

[14] بريش، السعيد، (2007)، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر، ص64.

2-2-4: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية:

وفقاً للقانون رقم 2 لعام 2016 الذي أحدث بموجبه هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تم تعريفها على أنها:[15]

"المشاريع التي تمارس نشاطها في قطاع الزراعة أو الصناعة أو الحرف التقليدية أو التجارة أو الخدمات أو المهن أو النشاط الفكري".

الجدول رقم(3) تصنيف المشاريع-سوريا 2017[16]

#	القطاع	المعيار	الوحدة	المشروعات متناهية الصغر	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
1	**الزراعي**	عدد العمال	عامل	1-5	6-20	21-100
		المبيعات السنوية أو	مليون ل.س	أقل من 5	من 5 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 100
		الموجودات	مليون ل.س	أقل من 5	من 5 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 100
2	**الصناعي**	عدد العمال	عامل	1-5	6-25	26-150
		المبيعات السنوية أو	مليون ل.س	أقل من 5	من 5 إلى 50	من 50 إلى 250
		الموجودات	مليون ل.س	أقل من 5	من 5 إلى 50	من 50 إلى 250
3	**التجاري**	عدد العمال	عامل	1-5	6-10	11-30
		المبيعات السنوية أو	مليون ل.س	أقل من 20 مليون	من 20 إلى أقل من 100	من 100 إلى أقل من 300
		الموجودات	مليون ل.س	أقل من 15 مليون	من 15 وأقل من 75	من 75 وأقل من 225
4	**الخدمي**	عدد العمال	عامل	1-10	11-25	26-75
		المبيعات السنوية أو	مليون ل.س	أقل من 15 مليون	من 15 إلى أقل من 50	من 50 إلى أقل من 150
		الموجودات	مليون ل.س	أقل من 7.5	من 7.5 إلى أقل من 25	من 25 إلى أقل من 75

[15] القانون رقم 2 لعام 2016، المادة 1:
"المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المشروعات التي تمارس نشاطها في قطاعات الزراعة أو الصناعة أو الحرف التقليدية أو التجارة أو الخدمات أو المهن أو النشاط الفكري..ويتم وضع تعريف وتحديد الحدود الدنيا والقصوى لحجم كل نوع من أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقرار من مجلس الوزراء".

[16] الدليل التعريفي للمشروعات، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القرار 35\م.و 2017.

الجدول رقم(4) تصنيف المشاريع–سوريا 2021

#	القطاع	المعيار	الوحدة	المشروعات متناهية الصغر	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
1	**الزراعي**	عدد العمال	عامل	1–5	6–20	21–100
		المبيعات السنوية أو	مليون ل.س	أقل من 20	من 20 إلى أقل من 200	من 200 إلى أقل من 2000
		الموجودات باستثناء الأراضي	مليون ل.س	أقل من 15	من 15 إلى أقل من 175	من 175 إلى أقل من 2000
2	**الصناعي**	عدد العمال	عامل	1–5	6–25	26–150
		المبيعات السنوية أو	مليون ل.س	أقل من 20	من 20 إلى أقل من 250	من 250 إلى 5000
		الموجودات باستثناء المباني	مليون ل.س	أقل من 25	من 25 إلى أقل من 300	من 300 إلى 5000
3	**التجاري**	عدد العمال	عامل	1–5	6–10	11–30
		المبيعات السنوية أو	مليون ل.س	أقل من 50	من 50 إلى أقل من 350	من 350 إلى أقل من 1200
		الموجودات باستثناء المباني والأراضي	مليون ل.س	أقل من 40	من 40 إلى أقل من 300	من 300 إلى أقل من 1000
4	**الخدمي**	عدد العمال	عامل	1–10	11–25	26–75
		المبيعات السنوية أو	مليون ل.س	أقل من 30	من 30 إلى أقل من 200	من 200 إلى أقل من 500
		الموجودات باستثناء المباني والأراضي	مليون ل.س	أقل من 50	من 50 إلى أقل من 250	من 250 إلى أقل من 700

17

راعى التعريف النافذ التضخم الحاصل في تلك الفترة إلا أن المؤشرات المالية الحالية باتت غير معبرة عن الواقع الفعلي كما استثنى من القطاعات على اختلافها في المعيار المالي (الأراضي أو المباني أو المباني والأراضي) وذلك باختلاف القطاعات.

وبمقارنة التعريف الحالي مع التعريف المنصوص عليه في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها:

[17] الدليل التعريفي للمشروعات، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القرار 17/م.و 2021.

"أي مشروع تقع أعداد الموظفين والعوائد الخاصة به ضمن الحدود الموضحة بالتعريف بحسب القطاع الذي ينتمي إليه (تجارة/صناعة/خدمات)".[18]

من الملاحظ أن كلا التعريفين اعتمد على تقسيم المشاريع إلى قطاعات مختلفة، إضافةً إلى اعتماد معيار عدد العمال والمبيعات السنوية، وقام المشرع الإماراتي بتعريف العائد على أنه (الدخل الذي يتم الحصول عليه من بيع البضائع/تقديم الخدمات إلى العملاء)، أي أنه القيمة المالية للبضائع المباعة والخدمات المقدمة من قبل الشركة " أي بالدرهم الإماراتي"، كما شدد المشرع الإماراتي على عدم إمكانية استبدال مصطلح "العائد" بالدخل الصافي أو الربح الصافي والذي يمثل الأرباح الصافية من الأعمال بعد خصم كافة المصاريف المباشرة والعاملة ومصاريف الفائدة على القروض والدفعات الضريبية، أي أنه يرتبط بالتفسير الحسابي أكثر من التفسير الاقتصادي، مما لا يدع مجال للشك أو الغموض المحيط بهذا المعيار.

والسؤال المطروح هنا لماذا لا يتم مراعاة الأهمية حسب كل قطاع، حيث تكون أهمية الأراضي في القطاع الزراعي أعلى من أهمية معيار عدد العمال على سبيل المثال، وبذلك يتم إعطائه نسبة أعلى من نسبة عدد العمال ومن ثم يتم التثقيل, وهنا يكمن دور الجهات المعنية في القطاعات المختلفة (كالزراعة) بتحديد أهمية كل معيار وإعطائه نسب مختلفة حسب الأهمية والعناصر الأساسية المكونة له، وكل ذلك يكون بناءً على معادلة مؤتمتة دون تدخل العنصر البشري.

تقوم هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية حالياً على مشروع إعادة صياغة وهيكلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الاستراتيجية الوطنية) بالتعاون مع الجهات المعنية إلا أنه وإلى الآن لم يصدر أي تعريف جديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة برغم التضخم الكبير التي تعاني منه الجمهورية العربية السورية، وانطلاقاً من الحاجة الماسة لإعادة النظر بالتعريف لعدة أسباب، أهمها:

- إعادة النظر في التعريف بشكل سنوي بدلاً من مراجعته كل ثلاث سنوات.
- التضخم الحاصل مصحوباً بانخفاض قيمة الليرة السورية الشرائية.

[18] تعريف المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دبي، دليل المستخدم، الإصدار الأول لعام2009، مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ص44.

- رفع الحد الأدنى لتأسيس الشركات.
- قانون الاستثمار الجديد.

2-3: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

نظراً للأهمية الكبيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الدول النامية والمتقدمة وباعتبارها مصدراً هاماً في تطوير الاقتصاد المحلي والخارجي، ودفعها لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك يمكن ذكر بعض الخصائص التي تتمتع بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- سهلة التأسيس.[19]
- سهولة جذب المدخرات.
- سهولة الإدارة والاستقلالية.
- التخصص.
- التجديد والابتكار.[20]
- الاعتماد على المصادر الداخلية في التمويل.

2-3-1: الأهمية الاقتصادية:

على اعتبار أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعدّ بصفة عامة المحرك الأساسي للتنمية والتطوير الاقتصادي في جميع البلدان، من هنا يبرز دورها بوضوح كأهم محركات التنمية وتعد من الدعائم الرئيسية لتطوير الاقتصاد بسبب مرونتها وقدرتها العالية على التأقلم في المحيط الاقتصادي، فهي النواة الحقيقية والمرتكز الاستراتيجي لقطاع الأعمال والمال للدول.[21]

- مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الابتكار والتطوير:

---

[19] فلاق، علي & هاني، محمد، (2015)، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2015، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، ص6.

[20] سليمة، هالم (2016)، أطروحة دكتوراه، هيّئات الدّعم والتّمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2004، ص34.

[21] حميدي، يوسف، (2007)، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص109.

حيث تمارس نوعين من البحث و التطوير، الأول داخلي بناء على وظيفتها المكلفة بها للبحث والتطوير داخل المشروع، وخارجي عن طريق مؤسسات متعاقدة معها أو مراكز بحث لاستغلال البيئة العلمية والتكنولوجية من إمكانيات لممارسة نشاط البحث والتطوير.

- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار:

من خلال تعبئة المدخرات الخاصة من الأفراد والعائلات وتشغيلها في الاقتصاد الوطني وزيادة الكفاءة مما يؤدي إلى استقطاب موارد مالية جديدة أو كانت ستوجه إلى الاستهلاك ولذلك تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم وأنجع السبل لتخفيض معدلات التضخم خصوصاً في الدول النامية.

2-3-2: الأهمية الاجتماعية:

إلى جانب الأهمية الاقتصادية التي تساهم بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة فلا يمكننا إغفال الدور الاجتماعي لها، حيث سنقوم بذكر أهم النقاط حول ذلك :

- المساهمة في التشغيل:

حيث تساهم بدور فعّال في توفير فرص العمل باعتبارها من أهم القطاعات الاقتصادية التي تقوم بإنشاء فرص عمل ومناصب جديدة، فهي ببعض الأحيان تتجاوز المشاريع الكبيرة رغم صغر حجمها وإمكانياتها المتواضعة، ومع تزايد معدلات البطالة فتكون من أهم العوامل والأسباب لمحاربة ومكافحة البطالة، ولذلك تحظى باهتمام بالغ من قبل الدول والباحثين باعتبارها تعتمد على تكثيف العمالة خلاف ما يجري في المشاريع الكبيرة التي تتطلب استثمارات كبيرة وتكنولوجيا عالية المستوى ومهارات فنية تخصصية.[22]

- المساهمة في التوزيع العادل للدخل:

مع وجود عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يعمل فيها عدداً كبيراً من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل المتاح، وهذا النمط في التوزيع قد لا يكون متوافر في

[22] صليحة، بن طلحة – بوعلام، معوشي، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة, الملتقى الدولي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ص359.

المشاريع الكبيرة، ومع انتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق متوزعة ومختلفة خاصةً في المناطق الريفية والنائية ساعد ذلك على توزيع الدخل في هذه المناطق.[23]

2-3-3: نماذج لمساهمات المشاريع عند بعض الدول:

تمثل 95% من إجمالي المنشآت الاقتصادية حيث يبلغ عدد العاملين فيها 84% من حجم العاملين بالمنشآت الاقتصادية كما تساهم في توفير ما نسبته 76% من احتياجات ومستلزمات الصناعات المعدنية والهندسية والكهربائية والإلكترونية، وبنسبة 30% من صادرات المؤسسات الصناعية، إضافة إلى توفير منتجات وسيطة تمثل 20% من صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة، وتحقق نسبة 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي.

- اعتمد الاقتصاد **التايواني** بنسبة 98.2% على المشاريع والتي بلغ عددها 10.098.185 مشروعاً حتى نهاية عام 2001، شغلت هذه المشاريع (9.382.540) عاملاً منهم 77% في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بلغ عدد المشاريع الكبيرة في تايوان 22.023 مشروعاً، في حين بلغ حجم مبيعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تايوان في عام 2002 ما قدره 24.109 مليار دولار تايواني.[24]
- في **ألمانيا** تمثل نسبة 96% من عدد المنشآت الاقتصادية، و تستوعب ما نسبته 77% من القوى العاملة، و تشكل ما نسبته 95% من حجم التعاملات مع المؤسسات المصرفية.
- في **الولايات المتحدة الأمريكية** تحقق 50% من الناتج القومي وتستوعب 60% من حجم التشغيل/التوظيف.
- في **أستراليا** فإنها تمثل 85% من مجموعة الأنشطة الاقتصادية، و تستوعب 45% من إجمالي القوى العاملة، و تحقق 33% من إجمالي الدخل القومي.
- في **كوريا الجنوبية** تمثل 38% من إجمالي الإنتاج الصناعي، و تستوعب 50% من إجمالي القوى العاملة الصناعية.

---

[23] يسري، عبد الرحمن، (1996)، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، مصر، الدار الجامعية، ص27.

[24] MOEA, White Paper on Small and Medium Enterprises in Taiwan 2003.

- في **تونس** تمثل 93% من مجموعة مؤسسات الإنتاج والخدمات، و تشغيل 25% من إجمالي عدد النشطين اقتصادياً، و تحقق 30% من الناتج الوطني الخام.[25]

2-4: أشكال ملكية المشاريع:

تحظى أشكال ملكية المشاريع بمكانة هامة بسبب ما يحيط بها من تبعات قد تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المشاريع، لذلك يجب عدم التسرع في الاختيار بسبب كثرة البدائل، ومن أهم الاعتبارات في اختيار شكل الملكية:[26]

الجدول رقم(5) الاعتبارات المتعلقة بشكل ملكية المشاريع

#	الاعتبارات المتعلقة بشكل ملكية المشاريع
1	الضريبة
2	الاحتكاكية
3	المسؤولية المالية
4	متطلبات رأس المال المطلوب لبدء العمل
5	السيطرة والسلطة
6	أهداف العمل
7	المقدرة المالية للمستثمر
8	درجة المخاطرة في سير المشروع
9	الاستمرارية

[27]

[25] خربوطلي، عامر، (2018)، الإجازة في تقانة المعلومات، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، ص61.
[26] عامر، عبد الرحمن، (2016)، مرجع سابق، ص28.
[27] جسور التنمية، مرجع سابق، ص28.

وبشكل عام تختلف الأشكال القانونية لمالكي المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، ففي الجمهورية العربية السورية يوجد العديد من الأشكال القانونية من ناحية المالك، حيث ذكر المشرع السوري في المادة 9 من قانون التجارة السوري، بأن التجار هم:

1- الأشخاص الذي قد تكون مهنتهم القيام بأعمال تجارية.
2- الشركات التي يكون موضوعها تجارياً إضافة إلى الشركات المساهمة والمحدودة ولو كانت ذو طبيعة مدنية.[28] وبالتالي نجد أن التاجر قد يكون شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً:

2-4-1: الشخص الطبيعي:

يتطلب وصف التاجر أولاً قيام الشخص الشخص بعمل تجاري بدايةً، وقد عدد المشرع السوري الأعمال التجارية وترك أمر تحديد ماهية العمل (تجاري، مدني) إلى الفقه والقضاء.

حيث عددت المادة 6 من قانون التجارة السوري الأعمال التي تعدّ بحكم ماهيتها الذاتية أعمالاً تجارية، إضافةً إلى اعتبار جميع الأعمال التي يقوم بها التاجر لأغراض تجارته أعمالاً تجارية وهذا منصت عليه المادة 8 من قانون التجارة: (جميع الأعمال التي يقوم بها التاجر لحاجات تجارته تعد تجارية أيضاً في نظر القانون).

وتنقسم الأعمال التجارية بحكم ماهيتها الذاتية إلى أعمال منفردة ولو تمت من قبل الشخص لمرة واحدة أو المشاريع التجارية وهي بحاجة إلى إطار تنظيمي محدد.

وثمة بعض الشروط القانونية من أجل اكتساب صفة التاجر، مثل القيام بالأعمال التجارية ويشترط الفقهاء أن يكون قيام الشخص بالأعمال التجارية لحسابه الخاص.[29]

كما أوجب المشرع السوري على التاجر العديد من الالتزامات منها شهر المركز في السجل التجاري.

[28] قانون التجارة السوري رقم 33 لعام 2007.

[29] الزعيم، هيثم، (2020)، الإجازة في علوم الإدارة، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، ص77.

2-4-2: الشركات:

تقسم الشركات إلى شركات أشخاص (تضامن، توصية، محاصة)، وشركات أموال (محدودة المسؤولية، مساهمة مغفلة).[30]

الجدول رقم(6) شركات الأشخاص

#	شركات الأشخاص	
1	**تضامن**	هي الشركة التي يكون فيها الشركاء مسؤولين مسؤولية تضامنية وغير محدودة عن ديون الشركة لا في حدود حصصهم فحسب بل في أموالهم الخاصة أيضاً.
2	**توصية**	وهي تجمع فئتين من الشركاء (شركاء متضامنين وموصيين) والشركاء المتضامنين كما في شركة التضامن أما الشركاء الموصيين تتحدد مسؤوليتهم عن ديون الشركة بمقدار الحصة التي قدمها كل منهم، ولا يكتسبون صفة التاجر, كما لا يحق لهم الاشتراك في إدارة الشركة.
3	**محاصة**	وهي شركة مستترة ليس لها شخصية اعتبارية وتقتصر آثارها على الشركاء فيما بينهم.

الجدول رقم(7) شركات الأموال[31]

#	شركات الأموال	
1	**محدودة المسؤولية**	حيث لا يجوز لها طرح حصص الشركة على الاكتتاب العام ولا إدراجها في سوق الأوراق المالية, ولا يحق لها إصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول وتكون مسؤولية الشريك فيها محدودة بقدر مايمتلكه من حصص في رأس مال الشركة.
		شركة الشخص الواحد، حيث أجاز القانون تأسيس شركة من شريك واحد.
2	**مساهمة مغفلة**	وتتكون من عدد من المساهمين تتمثل حصصهم بأسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول.
		وهي عامة وخاصة.

[30] قانون الشركات، المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.
[31] الزعيم، هيثم، (2020)، مرجع سابق، ص133-135.

لم يشترط المشرع السوري والتعليمات التنفيذية الصادرة عن هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أي شكل محدد تتخذه هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافةً إلى ذلك لم يتم التطرق إلى معيار الاستقلالية على خلاف المشرع الإماراتي الذي قسّمها إلى 3 أنواع وفقاً لما يلي : (مشروع مستقل، مشروع شريك، مشروع مرتبط).

حسناً فعل المشرع السوري وتعليمات الهيئة في عدم اشتراط شكل معين لملكية المشاريع، لكن كان من الأفضل عليهم التطرق لمعيار الاستقلالية أسوةً بالمشرع الإماراتي لما توضحه هذه التصنيفات من أهداف هامة وعقلانية والحصول على فهم أكبر للوضع الاقتصادي للمشروع قيد الدراسة وتصفية هؤلاء المتقدمين بطلبات الذين قد يتجاوز وضعهم الاقتصادي فعلياً للمستويات المحددة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث

العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يتضمن الفصل الثالث الفقرات الآتية:

3-1: تمهيد.

3-2: صعوبة ممارسة الأعمال.

3-3: اقتصاد الظل، تعريفه، عوامله وآثاره.

3-4: البطالة، تعريفها، أنواعها وأسبابها.

3-5: المعوقات التشريعية.

3-6: المعوقات التمويلية.

3-1: تمهيد:

تعمل الجمهورية العربية السورية حالها كحال باقي الدول على تجاوز المصاعب التي تعيق قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بعد أن أثبت هذا القطاع قدرته الكبيرة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمحرك الأساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، غير أنه بحاجة ماسة لتقديم الدعم بهدف تحقيق أهدافه، حيث وجدت السلطات نفسها مجبرة بطريقة أو بأخرى لمساندة قطاع المشاريع وذلك من خلال التشريعات والأنظمة. أسوة بباقي الدول ، حيث تتبنى أغلب الدول منظومة قانونية مباشرة وغير مباشرة لدعم قطاع المشاريع، وعليه كان من الضروري بيان ماهية بيئة الأعمال السورية، اقتصاد الظل، البطالة، المعوقات التشريعية والتمويلية داخل الجمهورية العربية السورية.

3-2: صعوبة ممارسة الأعمال:

بناءً على تصنيف البنك الدولي لعام 2020 تم تصنيف الجمهورية العربية السورية في المرتبة 176 من أصل 190 دولة.

وفي التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية المعنية بمؤشر الفساد والذي يعتبر من المؤشرات المؤثرة في بيئة الأعمال جاءت سورية في المرتبة 178 من أصل 180 دولة.[32]

أما فيما يخص التأمينات الاجتماعية فهي تبلغ 24.1% من إجمالي الرواتب والأجور حيث بلغت حصة رب العمل 17.1% وهي من أعلى النسب بين الدول العربية باستثناء لبنان، ولذلك تلجأ بعض الشركات غالباً إلى تقليل من قيمة الراتب المتفق عليه أي تسجيله صورياً لتتهرب من دفع المساهمة الحقيقية في التأمينات الاجتماعية. أما بالنسبة لمساهمة العامل في سورية فكانت 7% وهي من النسب المعقولة مقارنة بالأردن 7.5% والكويت 8% والسعودية 10%.

[32] https://tradingeconomics.com/syria/corruption-rank.

الجدول رقم(8) تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020-ترتيب سوريا

#	المؤشر	ترتيب سورية لعام 2019
1	استخراج تراخيص البناء	186
2	التجارة عبّر الحدود	178
3	الحصول على الائتمان	176
4	تسجيل الملكية	162
5	إنفاذ العقود	160
6	الوصول إلى الكهرباء	160
7	تصفية النشاط التجاري	158
8	بدء النشاط التجاري	143
9	حماية المستثمرين	97
10	دفع الضرائب	91

[33]

إن عدم توافر مصادر الطاقة (كهرباء، فيول، مازوت،...الخ)، وعدم جودة خدمات الاتصال (هاتف، أنترنت) وصعوبة تأمين التكنولوجيا المطلوبة للعمل، كما يعدّ عدم توافر مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية أو صعوبة تأمينها، إضافة إلى انتشار الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية والأنظمة والتعليمات وتدابير مراقبة الجودة والمواصفات القياسية أحد أهم المعوقات التنظيمية التي تعتري طريق قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

[33] https://tradingeconomics.com/syria/corruption-rank.

3-3: اقتصاد الظل، تعريفه، عوامله وآثاره:

يعتبر اقتصاد الظل من الظواهر الاقتصادية المعقدة ومتعددة الأبعاد، فهو الجانب المقابل للاقتصاد الرسمي الذي يوفر الإيرادات للحكومة، حيث يتم ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي لا تسجل ضمن الدخل القومي أو الناتج الكلي للدولة، مما يعكس الاختلال في المصادر المالية وعدم دقة البيانات والمعلومات والإحصاءات في معظم جوانب الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

تعاني أغلب الدول من ظاهرة اقتصاد الظل التي تهدد اقتصادات الدول النامية والمتقدمة، فقد أظهرت نتائج لدراسة خلال الفترة ما بين 1988-2000 التي أصدرها صندوق النقد الدولي تقديرات حجم الاقتصاد الخفي بنسب تتراوح ما بين 35-40% من إجمالي الناتج القومي في البلدان النامية، وبنسب تتراوح ما بين 14-16% من إجمالي الناتج القومي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.[34]

تبلغ نسبة اقتصاد الظل في الجمهورية العربية حسب التقديرات والدراسات السابقة ما يتراوح بين 35-40% من حجم الاقتصاد الكلي، وبكل تأكيد فإن هذه النسبة زادت خلال فترة الأزمة للعديد من الاعتبارات منها انتقال بعض المشاريع من المناطق الساخنة إلى المناطق الآمنة وبسبب صعوبة التراخيص أو تحقيق الاشتراطات اللازمة، ومن جانب آخر هناك من استغل الظروف فنشأت الكثير من المنشآت في مواقع غير مسموحة وهي تشكل جزء من مفهوم اقتصاد الظل، إضافة إلى قصور التشريعات عن رسم علاقات عمل صحيحة بين رب العمل والعامل والتهرب الضريبي، حيث يؤدي قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً بالغ الأهمية في محاربة اقتصاد الظل مما توفره من فرص عمل وغيرها.

وأمام ما تقدم وبسبب الأهمية الكبيرة لاقتصاد الظل سنقوم بالتعرف على تعريفه وعوامل نموه وآثاره.

[34] شنايدر، فريديرك – انستي، دومينك، (2002)، الاختباء وراء الظلال-نمو الاقتصاد الخفي، سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد30، ص2.

- **ما هو تعريف اقتصاد الظل ومما يتكون؟**

عرّفه صندوق النقد الدولي بأنه: أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة ومن ثم فإن اقتصاد الظل يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية، فضلاً عن الأنشطة المشروعة، حيث يتكون اقتصاد الظل بشكل أساسي في الدول من (أنشطة مشروعة و أنشطة غير مشروعة).[35]

- **ماهي عوامل نمو اقتصاد الظل؟**

يوجد العديد من العوامل التي تساهم في نمو اقتصاد الظل ومن أهم هذه العوامل:

الجدول رقم(9) عوامل نمو اقتصاد الظل

#	عوامل نمو اقتصاد الظل
1	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
2	النظام الضريبي وتعقيده
3	انخفاض مستوى الدخل ومعدلات النمو الاقتصادي
4	عجز الموازنة
5	النظم والقيود الحكومية
6	عدم توفر المعلومات
7	الفساد الإداري
8	تعقيد التشريعات الاقتصادية
9	البطالة والفقر

[36]

[35] شنايدر، فريديرك – انستي، دومينك، مرجع سابق، ص201–222.

[36] الحسن، علي، (2014)، اقتصاد الظل، أسبابه، آثاره السلبية، وأساليب الحد من حجمه، مثال سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 4، ص33.

إن من أهم أسباب اقتصاد الظل، تقادم التشريعات وتخلفها وعدم مواكبتها للتطورات الاقتصادية مما يشكل قصوراً في البيئة الناظمة للأعمال، حيث يعتبر عاملاً رئيسياً ومحفزاً لنشاطات اقتصاد الظل، إذ تساهم عدم كفاءة القوانين الناظمة لسوق العمل في تحقيق مستويات أجور مقبولة على سبيل المثال وتناسقها مع مستويات الأسعار في انتشار ظاهرة العمل غير المنظم في اقتصاد الظل، كما تساهم كثرة القوانين والأنظمة والإجراءات المعقدة بمنح التراخيص ومزاولة المهن ودفع الضرائب والرسوم وتسجيل العمال، في دفع أصحاب العمل إلى التهرب من تسجيل أعمالهم بشكل رسمي، وينشط العمل بشكل خفي بعيداً عن الرقابة الحكومية.

- **ماهي الآثار المترتبة على اقتصاد الظل؟**

يوجد العديد من الآثار المترتبة على اقتصاد الظل منها آثار اجتماعية واقتصادية سلبية حيث يساعد على نشر ثقافة أن المال أهم من العلم، وتفاوت في مستوى الدخل بين طبقات المجتمع مما يزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتفشي الاقتصاد الإجرامي كتجارة المخدرات، وزيادة معدلات التضخم، والتأثير السلبي على الاستثمار ومعدلات نمو الدخل القومي وتوزيعه، إضافةً إلى انتشار ونمو الفساد بسبب خلل في النظام الضريبي، وزيادة الفاقد نتيجة سرقة الكهرباء التي تقوم بها المنشآت المخالفة وغيرها من الآثار السلبية.

3-4: البطالة، تعريفها، أنواعها وأسبابها:

يحتل مفهوم البطالة حيزاً كبيراً في الكثير من الفروع المعرفية منها العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية والإحصائية وغيرها، حيث كشفت التقارير الصادرة مؤخراً عن مجموعة البنك الدولي، أن نسبة البطالة في سورية حالياً ارتفعت إلى 78%، بالتزامن مع زيادة كبيرة بالأسعار خلال فترة الأزمة والخسارة الكبيرة للاقتصاد السوري من إجمالي الناتج المحلي (GDP)، ومع المساهمة الكبيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في عمليات التنمية بمفهومها الشامل باعتبارها من أهم العوامل الاستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول باعتبارها من أهم الآليات الفعالة في توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج وغيرها، حيث تمثل إحدى حلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية، وبذلك فإنها قادرة

على تحقيق التنمية المنشودة في حال هيّئ لها بيئة العمل الملائمة وأعطيت ما تستحقه من اهتمام في القوانين والتشريعات.

نظراً للأهمية الكبيرة للبطالة سنقوم بالبحث في تعريفها وأنواعها وأسبابها.

- **ما تعريف البطالة ؟**

يوجد العديد من التعاريف المتعلقة بالبطالة وذلك باختلاف المدارس الاقتصادية ونوع البطالة وغيرها، حيث تختلف التعاريف في مضمونها إلا أن مضمونها واحداً.

وكمثال لهذه التعريفات نجد تعريف المكتب الدولي للعمل، حيث عرف العاطلين عن العمل بأنهم: "كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى".[37]

يتم قياس البطالة بما يسمى معدل البطالة وهو يساوي: عدد العاطلين عن العمل/عدد السكان النشطين مضروب بـ 100.

[37] المومني، سامرة، (2020)، دور جامعة اليرموك في الحد من ظاهرة البطالة، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانية ولاجتماعية، المجلد 1، العدد 1، ص154.

- **ما أهم أنواع البطالة؟**

الجدول رقم(10) أهم أنواع البطالة

#	أهم أنواع البطالة
1	الهيكلية
2	الاحتكاكية
3	الموسمية
4	الدورية
5	المستوردة
6	السلوكية
7	المقنعة
8	السافرة (المفتوحة)
9	الكامنة أو الخفية

[38]

- **ما أهم أسباب البطالة؟**

للبطالة أسباب عديدة، منها:

اعتماد سياسة اقتصادية معينة دون الأخذ بعين الاعتبار مدى تأثيرها على البطالة، على سبيل المثال: استخدام سياسات نقدية توسعية مما قد يؤدي إلى ارتفاع في معدل التضخم والأسعار، أو لجوء الحكومات لانتهاج سياسات مالية تقشفية.[39]

إن عدم اتخاذ الحكومات سياسات اقتصادية وتشريعية لتصحيح آلية الأجور على سبيل المثال، وعدم إعطاء أهمية أكبر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الصغيرة (كالصناعات الحرفية) التي يتم

[38] عبد القادر، جلال، (2014)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية، أطروحة دكتوراة، ص22.

[39] العلي، محمد، (2015)، أثر تغيّر الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية، دراسة تحليلية 2000–2012، رسالة ماجستير، ص45.

الاعتماد عليها في تأمين فرص عمل جديدة خصوصاً إنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة تساهم في زيادة معدلات البطالة.[40]

الخلاصة:

يؤدي قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في دعم النشاطات الاقتصادية على مستوى الاقتصادات الوطنية، بمساهمته في توليد الدخل ومحاربة البطالة بامتصاص فائض اليد العاملة ومحاربة اقتصاد الظل لكن يشترط لذلك توافر الصيغة القانونية والرسمية لهذه المنشآت، وتكون بذلك الأنشطة العاملة في إطار اقتصاد الظل مستثناه من هذا، بمعنى حرمانها من الحصول على التسهيلات (على سبيل المثال تعرفة الكهرباء للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تحسب بنفس تعرفة القطاع السكني).

إن القيام بالعمل على تبسيط الإجراءات والأنظمة الخاصة بالأعمال وإضفاء الصبغة القانونية كتسجيل العمال بالتأمينات والنظام الضريبي، تعد من أهم الخطوات لتحويل نشاطات القطاع غير المنظم إلى نشاطات داعمة للاقتصاد الوطني.

كما أن تحديث القوانين والأنظمة والإجراءات الخاصة ببيئة الأعمال وتبسيطها يساهم في تشجيع الاستثمار المحلي ويجذب الاستثمار الأجنبي مما يشجع عمالة اقتصاد الظل على التحول إلى نشاطات الاقتصاد الوطني التي ستقوم بتوفيرها من خلال الاستثمار وتأمين فرص العمل مما يؤدي حتماً لانخفاض معدلات البطالة.

إن تحديث المؤسسات الهيئات العاملة في مجال الإدارة الحكومية والخدمة المدنية، وتطوير الأنظمة والقوانين الناظمة لعملها ووضع أسس للمساءلة والرقابة والمحاسبة مع تطبيقها بشكل حقيقي كل ذلك سيساهم في الحد من انتشار التسيب والترهل ومكافحة الفساد الذي يشكل حيزاً ملحوظاً في نشاطات اقتصاد الظل.

[40] عبد القادر، جلال، (2014)، مرجع سابق، ص33.

3-5: المعوقات التشريعية:

من المعروف أن الجانب التشريعي هو جانب رئيسي في أي خطة لتطوير لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يبنى عليه الكثير من متطلبات نجاح القطاع وتطويره.

حتى الآن لا يوجد في الحقيقة بيئة تشريعية متكاملة تستهدف تطوير هذا القطاع أو حتى تنظيمه على أقل تقدير، إذ نلاحظ أن هناك تعدد في التشريعات التي تتداخل مع بعضها وتفتح نافذة بشكل أو بآخر لجهات متعددة لتمارس دوراً غير مكتمل فيه.[41]

يعد **القانون رقم 2 لعام 2016 في الجمهورية العربية السورية** والذي أحدثت بموجبه هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، هو القانون الرئيسي في إطار قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعلى اعتبار أنه قانون حديث النشأة وأغلب الدول قامت ببداية دعمها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمواجهة مصاعب عديدة وعلى سبيل المثال (الجزائر) والتي قامت بتعديل قانونها العديد من المرات إلى أن وصلت إلى ما هو مناسب لشكل ومضمون المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي ينعكس إيجاباً على طريقة عملها، لذلك سنقوم بتسليط الضوء عليه ودراسته وبيان نقاط القوة والضعف فيه.

ففي البداية يلاحظ أن هذا القانون قد اتصف بالطابع النظري، كما أنه لم يقوم بذكر المشاريع متناهية الصغير خلافاً للمشرع الجزائري والمصري على سبيل المثال.[42] [43]

كما انه لم يتطرق إلى مشكلات قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لذلك سنقوم بذكر أهم المشكلات المتعلقة بذلك القانون:

---

[41] التشريع في اللغة: هو مصدر للفعل (شرَّع) بفتح الشين والعين وتشديد الراء. والفعل شَرَّعَ هو فعل مزيد، بتشديد حرف الراء، الوسط ، على وزن فعَّل. وأصل الفعل شَرَعَ شرعاً للقوم: أي سن شريعة، وشرع لهم الطريق: نَهَجُه وأظهره. ومنه قوله تعالى: ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾. وشريعة من الأمر: يقصد بها طريقة ومنهاج من أمر الدين. **سورة الجاثية الآية رقم 18.**

[42] قانون رقم 17-02 لعام 2017، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 10، الجزائر.

[43] قانون رقم 152 لسنة 2020، قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، المادة1، 25 و27 مصر.

أولاً– التراخيص والإعفاءات:

الجدول رقم(11) المعوقات التشريعية – التراخيص والإعفاءات

المعوقات التشريعية	#	الملاحظات
التراخيص والإعفاءات	1	لم يتضمن القانون النافذ أي نص يتيح إمكانية قيام الهيئة بمنح تراخيص مؤقتة أسوةً بقوانين الدول المقارن.
	2	المشاريع القائمة في اقتصاد الظل يتم منحها فترة زمنية معينة، مثلاً: ترخيص مؤقت لمدة سنة لتسوية وضعها وتستفيد من بعض الامتيازات (إعفاء ضريبي بنسبة معينة ولمدة محددة على سبيل المثال).
	3	المشاريع التي ستنشأ مستقبلاً يتم منحها فترة زمنية أطول من المشاريع القائمة، ثلاث سنوات على سبيل المثال ، وتسفيد كذلك من بعض الامتيازات كالإعفاءات الضريبية.
	4	أما بالنسبة للتراخيص الدائمة حيث يعاني أصاحب المشاريع من تعدد الجهات (روتين وفساد) حيث يقوم بإستخراج نفس الوثيقة لعدة جهات، إضافةً إلى وجودها بأماكن مختلفة مما يؤدي إلى الهدر غير المبرر فيلجأ صاحب المشروع إلى القطاع غير المنظم أو عزوفه عن تأسيس مشروعه.

ثانياً– التمويل والجهات المعنية:

الجدول رقم(12) المعوقات التشريعية – التمويل والجهات المعنية

المعوقات التشريعية	#	الملاحظات
التمويل والجهات المعنية	1	لم يتضمّن القانون النافذ لأيّ نص يتعلّق بإمكانية تمويل المشاريع من خلال الهيئة أو ما يتيح لها التدخل أو المشاركة في عملية حصول هذه المشاريع على التمويل أسوةً بالأردن.
	2	أطلقت الأردن العديد من المبادرات منها: مبادرات البنك المركزي الأردني ووزارة التخطيط والتعاون الدولي والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.

44

[44] مبادرة الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، بالتعاون مع منظمة كير العالمية في الأردن، لعام 2022، ص39.

ثالثاً– هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة – التشكيل والتبعية:

الجدول رقم(13) المعوقات التشريعية – هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة – التشكيل والتبعية

المعوقات التشريعية	#	الملاحظات
هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	1	لم يتضمّن القانون النافذ لأيّ نص يتعلّق بوجود ملاك عددي للهيئة.
	2	نص القانون على مجلس إدارة معقد ويضم جهات ذات علاقة غير مباشرة بقطاع المشاريع. كان من الأفضل أن يضم مجلس استشاري مكون من أصحاب العلاقة المباشرة مع وجود ممثل قانوني ضمن لتقديم المقترحات القانونية لحل المشكلات والصعوبات الإدارية والتنظيميه التي تعاني منها، مع وجود مندوبين من الجهات المعنية لمعرفة ماهي التسهلات الواجبة تقديمها من قبلهم.
	3	تبعية الهيئة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية أهمها : – الموقف الضعيف لهئية تنيمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الجهات المعنية. – معاناة الهيئة في دورة روتينية طويلة في مراسلاتها. كان من الأفضل اعتبار الهيئة جهة مستقلة أسوةً بهيئة دبي، تكون تابعة لمجلس الوزراء بوصفها جهة وصائية كما هو الحال لنقابة المحامين التابعة لوزارة العدل.

45

[45] القانون رقم 2 لعام 2016، المادة 5،7،10، سوريا.

رابعاً– ضعف التشريعات الناظمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعددها:

بمراجعة التشريعات الناظمة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نلاحظ أنه يوجد العديد من التشريعات المتداخلة في عمل القطاع، مما يعيق عمل القطاع ويعطي المجال لجهات متعددة تمارس دوراً غير مكتمل به، إضافةً إلى عدم تفّعيل المرسوم التشريعي رقم 88 لعام 2010 المتضمن إنشاء شركات التأجير التمويلي، غير أنه لا يوجد أي شركة قامت بالتأسيس ضمن الأراضي السورية تُعنى بالتأجير التمويلي حتى الآن.

الجدول رقم(14) بعض التشريعات المتعلقة بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

#	العنوان	الرقم – التاريخ	المحتوى
1	**إحداث هيئة التمييز والإبداع**	مرسوم تشريعي رقم 1 لعام 2019	المادة 5 / بند ز : (توفير المستلزمات الضرورية لتحويل أفكار المبدعين إلى مشروعات قابلة للتنفيذ، وتبني الأفكار الريادية وتعززها لتتحول إلى مشروعات واعدة قابلة للاستثمار). المادة 24 / فقرة أ / البند 3 : (وضع الإطار القانوني والإجرائي لتأسيس حواضن عملية مبسطة تؤسس للفمر البحثي العلمي لدى الشباب).
2	**إحداث هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة**	القانون رقم 2 لعام 2016	يتألف القانون النافذ من عشرة فصول ألا وهي : (التعاريف، الأحداث، الأهداف والمهام والآليات، الإدارة، مالية الهيئة، التعامل مع الجهات المحلية والأجنبية، الأنظمة، المتابعة والتقييم، الرقابة المالية، أحكام عامة) مقسمة إلى 17 مادة.
3	**إحداث مشروع ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**	القانون رقم 12 لعام 2016	المادة 5 / البند أ : (تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل المطلوب من المؤسسات المالية بما يساهم في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة).
4	**إحداث هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات**	قانون رقم 3 لعام 2016	المادة 3 / الفقرة أ/ البند 1 : (دعم وتنمية وتطوير وتحسين الإنتاج المحلي وتعزيز تنافسيته). المادة 3 / الفقرة أ/ البند 6 : (المساهمة في تطوير وتحديث المؤسسات والمشروعات الإنتاجية السورية ورفع كفاءتها وتطوير قدراتها بما يضمن تأمين احتياجات السوق المحلية وتعزيز إمكاناتها التصديرية). المادة 3 / الفقرة ب / البند 4 : (الترويج للإنتاج المحلي والمشروعات السورية داخل وخارج الجمهورية العربية السورية من خلال المشاركة في المعارض والمؤتمرات والندوات وإقامة حملات الترويج متعددة الأغراض والنشاطات)

3-6: المعوقات التمويلية:

تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية من مشاكل في التمويل، إذ تشكل نسبة الإقراض في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما يعادل 4% من إجمالي التسهيلات المصرفية السورية في حين أن المتوسط في الدول العربية يعادل 8% وفي الدول متوسطة الدخل تعادل 18%، إضافةً إلى اعتماد 88% من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا على مصادر غير مصرفية. [46] [47]

ومع غياب منظومة الدعم الشاملة فهي تواجهه العديد من المشكلات والتي يعتبر أهمها:

1. غياب دور مصرف سورية المركزي، وعدم وجود قوانين وتشريعات تنص على تقديم التسهيلات المصرفية لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد من أهم المشاكل التمويلية التي تعتري طريق قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
2. عدم تفعيل دور مشروع ضمان مخاطر القروض لتغطية جزء من الخسائر مع تمويل بعض أو كل الموجودات الثابتة، على اعتبار أن دراسة الجدوى الاقتصادية هي الضمان الحقيقي للإقراض، إلا إن الواقع العملي مختلف كلياً مما يشكل عائقاً أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين الضمانات اللازمة.
3. إن سيطرة الأفكار التقليدية لعمل التأمين يعتبر من المشكلات التي تعتري طريق قطاع المشاريع، حيث إننا لا نرى إلى الآن أفكار تأمينية جديدة خاصةً في قطاع المشاريع.[48]
4. عدم تأسيس أي شركة تأجير تمويلي في سورية حتى تاريخه يساهم بشكل كبير في عدم دفع عجلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أحدثت شركات التأجير التمويلي في سورية بموجب المرسوم التشريعي رقم 88 لعام 2010 بنوعيها التقليدية والإسلامية.

[46] تقرير تمويل المشروعات في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019.

[47] تمويل المشروعات في سورية، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ص7، 2020.

[48] عبود، عبد اللطيف، نشوء التأمين وتطوره، ورقة قدمت في ندوة التأمين في الإعلام، دمشق، 2007.

الجدول رقم(15) أهم المعوقات التمويلية

#	أهم المعوقات التمويلية
1	الضمانات ومشكلاتها.
2	المنتجات التمويلية الجامدة.
3	غياب و/أو ضعف نشاط الشركات الوسيطة كشركات التأجير التمويلي.
4	غياب دور مصرف سوريا المركزي.
5	غياب دور مشروع ضمان المخاطر.
6	غياب دور شركات التأمين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

يتناول الفصل الرابع الإطار العملي للدراسة ويتضمن الفقرات الآتية:

4-1: تمهيد.

4-2: الدراسة الميدانية.

4-3: خاتمة الدراسة.

4-4: نتائج الدراسة.

4-5: التوصيات.

المراجع

الملحق

4-1: تمهيد:

بعد استعراض ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتناول هذا الفصل الجانب العملي من الدراسة، فهو يحتوي على الدراسة الميدانية.

4-2: الدراسة الميدانية:

إنً تحديد أهم المعوقات التي تواجه عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في سورية اقتضى إجراء دراسة ميدانية على عينة ضمت 122 شركة صغيرة ومتوسطة & فردية، كما توزعت شركات وأفراد العينة تبعاً لنوع النشاط الذي تمارسه الشركات على النحو التالي:

الجدول رقم(16) طبيعة نشاط المؤسسة:

طبيعة نشاط المؤسسة:	العدد	النسبة
تجاري	86	70%
حرفي	18	15%
زراعي	6	5%
صناعي	12	10%
المجموع	**122**	**100%**

أما بالنسبة للشكل القانوني لهذه الشركات والأفراد فقد توزعت شركات العينة وأفرادها بين (شركة تضامن، شركة توصية، شركة محدودة المسؤولية، شركة مساهمة مغفلة، أو أفراد)، وكانت نسبة الأفراد التي تمارس نشاطها بدون تسجيل النصيب الأكبر (اقتصاد الظل) إذا بلغت النسبة 36%، أما باقي الشركات والأفراد فتوزعت على النحو التالي:

الجدول رقم(17) الشكل القانوني للمؤسسة:

الشكل القانوني للمؤسسة:	العدد	النسبة
تضامنية	9	7%
توصية	2	2%
غير مسجل	44	36%
فردية	43	35%
محدودة & مغفلة	24	20%
المجموع	**122**	**100%**

ولتحديد طبيعة المشكلات التي تواجه عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية العربية السورية فقد تضمن الاستبيان 18 سؤالاً وزّعوا على ثلاثة محاور رئيسية:

(المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المعوقات التشريعية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المعوقات التنظيمية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة).

وقد جاءت الإجابات على الشكل التالي مرتبة وفقاً لأسوء متغير يؤثر في عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد وفقاً للإجابات التي وردت في الاستبيان:

الجدول رقم(18) ترتيب المشكلات وفقاً لأسوء متغير

ترتيب المشكلات وفقاً لأسوء متغير		
1	يعد عدم توافر مصادر الطاقة (كهرباء، فيول، مازوت....) أحد أهم المعوقات	97%
2	يعد عدم توافر مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية أو صعوبة تأمينها أحد أهم المعوقات	92.1%
3	يعد قصور وعدم ملاءمة السياسة الضريبية والجمركية أحد أهم هذه المعوقات	90.8%
4	يعد الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة أحد أهم المعوقات	83.6%
5	يعد عدم توفر خدمات الاتصال (هاتف–انترنت) أحد أهم المعوقات	83.1%
6	تعد صعوبة تأمين التكنولوجية المطلوبة للعمل إحدى أهم المعوقات	82.8%
7	تعد البيروقراطية والروتين في عمل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع إحدى أهم المعوقات	80%
8	يعد التشدد في طلب الضمانات أحد أهم المعوقات	78.5%
9	يعد الإطار التنظيمي للقطاع (الأنظمة والتعليمات) أحد أهم المعوقات	78%
10	يعد الإطار التشريعي للقطاع (عدم منح تراخيص مؤقتة) أحد أهم المعوقات	77.4%
11	تعد صعوبة الحصول على التمويل المطلوب (قروض) إحدى أهم المعوقات	74.3%
12	يعد تردي جودة الخدمات المصرفية المقدمة (تمويل المستوردات–الكفالات المصرفية..) أحد أهم المعوقات	74.1%
13	يعتبر مستوى الدعم الحكومي المقدم (قروض بفوائد قليلة–جدولة الديون المتعثرة..) أحد أهم المحفزات	69.5%
14	يعد عدم احترام قوانين حقوق الملكية الفردية أحد أهم المعوقات	69.2%
15	تعد تدابير مراقبة الجودة والمواصفات القياسية المقدمة من قبل الحكومة إحدى أهم المعوقات	66.9%
16	يعد عدم فعّالية النظام القضائي (المحاكم) أحد أهم المعوقات	66.7%
17	تعد إجراءات تصفية وإغلاق ونقل المنشأة أحد أهم المعوقات	64.6%
18	تعد الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات أحد أهم المعوقات	64.1%

وبالنظر إلى الإجابات الواردة في الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

1– تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد مشكلات تشريعية وتمويلية وتنظيمية معاً، وليس مشكلات تمويلية فقط.

حيث كان يعتقد أغلب الباحثين السابقين أنه لتطوير قطاع المشاريع يجب العمل على تأمين مصادر

تمويلية ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، أو ضرورة إحداث مؤسسة لضمان مخاطر القروض، بحيث تستفيد منها هذه الشركات في التأمين على مخاطر عدم السداد، الأمر الذي يشجع القطاع المصرفي على تقديم وزيادة التسهيلات الائتمانية المقدمة لها، خاصةً للشركات التي لا تملك الضمانات المصرفية الكافية.

وبالعودة إلى الاستبيان، يُلاحظ أن 83.4% من الشركات والأفراد عدّت أن هناك مشكلة تنظيمية، و74.1% مشكلة تمويلية، و73.3% مشكلة تشريعية.

2- احتلت المشاكل التنظيمية التي تواجه عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد المرتبة الأولى حيث عدّت غالبية شركات العينة وأفرادها أن هناك صعوبات كبيرة تواجه الشركات من ناحية عدم توافر مصادر الطاقة (كهرباء، فيول، مازوت....)، وقد توزعت الإجابات على أسئلة المشاكل التنظيمية على الشكل التالي:

الجدول رقم(19) ترتيب المشاكل التنظيمية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ترتيب المشاكل التنظيمية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة		
1	يعد عدم توافر مصادر الطاقة (كهرباء، فيول، مازوت....) أحد أهم المعوقات	97%
2	يعد عدم توافر مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية أو صعوبة تأمينها أحد أهم المعوقات	92.1%
3	يعد الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة أحد أهم المعوقات	83.6%
4	يعد عدم توفر خدمات الاتصال (هاتف–انترنت) أحد أهم المعوقات	83.1%
5	تعد صعوبة تأمين التكنولوجية المطلوبة للعمل إحدى أهم المعوقات	82.8%
6	يعد الإطار التنظيمي للقطاع (الأنظمة والتعليمات) أحد أهم المعوقات	78%
7	تعد تدابير مراقبة الجودة والمواصفات القياسية المقدمة من قبل الحكومة إحدى أهم المعوقات	66.9%
	المتوسطة	83.4%

3- في حين جاءت المشاكل التمويلية التي تواجه عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد في المرتبة الثانية، فقد عدّت 74.1% من الشركات وأفراد العينة أنها تواجه عقبات ومشاكل تمويلية

تؤثر في عملها، وجاء موضوع التشدد في طلب الضمانات أحد أهم المعوقات في المرتبة الأولى، وفيما يلي جدول يبين ترتيب المشاكل التنظيمية التي تواجه عمل القطاع من حيث الأهمية:

الجدول رقم(20) ترتيب المشاكل التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ترتيب المشاكل التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة		
1	يعد التشدد في طلب الضمانات أحد أهم المعوقات	78.5%
2	تعد صعوبة الحصول على التمويل المطلوب (قروض) إحدى أهم المعوقات	74.3%
3	يعد تردي جودة الخدمات المصرفية المقدمة (تمويل المستوردات–الكفالات المصرفية..) أحد أهم المعوقات	74.1%
4	يعتبر مستوى الدعم الحكومي المقدم (قروض بفوائد قليلة–جدولة الديون المتعثرة..) أحد أهم المحفزات	69.5%
	المتوسطة	74.1%

4- وجاءت المشاكل التشريعية في المرتبة الثالثة، فقد عدّ 73.1% من الشركات وأفراد العينة أنها تواجه عقبات ومشاكل تشريعية تؤثر في عملها، وجاء موضوع قصور وعدم ملاءمة السياسة الضريبية والجمركية أحد أهم هذه المعوقات في المرتبة الأولى، وفيما يلي جدول يبين ترتيب المشاكل التشريعية التي تواجه عمل القطاع من حيث الأهمية:

الجدول رقم(21) ترتيب المشاكل التشريعية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ترتيب المشاكل التشريعية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة		
1	يعد قصور وعدم ملاءمة السياسة الضريبية والجمركية أحد أهم هذه المعوقات	90.8%
2	تعد البيروقراطية والروتين في عمل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع إحدى أهم المعوقات	80%
3	يعد الإطار التشريعي للقطاع (عدم منح تراخيص مؤقتة) أحد أهم المعوقات	77.4%
4	يعد عدم احترام قوانين حقوق الملكية الفردية أحد أهم المعوقات	69.2%
5	يعد عدم فعّالية النظام القضائي (المحاكم) أحد أهم المعوقات	66.7%
6	تعد إجراءات تصفية وإغلاق ونقل المنشأة أحد أهم المعوقات	64.6%
7	تعد الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات أحد أهم المعوقات	64.1%
	المتوسطة	73.3%

5- أما بالنسبة للوسائل المقترحة لمعالجة الصعوبات والتحديات في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث اعتبرت الشركات وأفراد العينة وبنسبة 93.1% أن تقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية المباشرة وغير المباشرة أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التشريعية التي تواجه القطاع، أي وجود معاملة تفضيلية في السياسة الضريبية والجمركية، كما اعتبر 92.1% من شركات وأفراد العينة أن وجود بيئة تشريعية متكاملة تعد أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التي تواجه القطاع، فيما يلي جدول يبين ترتيب الوسائل المقترحة لمعالجة الصعوبات والتحديات في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث الأهمية:

الجدول رقم(22) ترتيب الوسائل المقترحة لمعالجة الصعوبات والتحديات في القطاع

ترتيب الوسائل المقترحة لمعالجة الصعوبات والتحديات في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة		
1	يعد تقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية المباشرة وغير المباشرة أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التشريعية التي تواجه القطاع	93.1%
2	وجود بيئة تشريعية متكاملة تعتبر أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التي تواجه القطاع	92.1%
3	يعد وجود بيئة تنظيمية متكاملة أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التي تواجه القطاع	90.3%
4	يعد تحسين بيئة الأعمال (تبسيط الإجراءات) أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التي تواجه القطاع	87.5%
5	يعد تخفيض أسعار الفائدة أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التي تواجه عملية التمويل	82.6%
6	يعد تقديم الحوافز المادية (فائدة منخفضة) أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التي تواجه عملية التمويل	80.7%

4-3: خاتمة الدراسة:

يعتبر قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بديلاً هاماً وفعالاً لتحقيق التنمية الشاملة، وفي ظل ما لحق بالاقتصاد الوطني من ضرر بالغ في الجمهورية العربية السورية، تبرز اليوم الحاجة الملحة لإعطاء المزيد من الاهتمام في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على حلّ المعوقات التي تعتري طريقها، وتأمين احتياجاتها، وضرورة تطويرها وتنميتها لتأخذ دورها الحقيقي والفعّال في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل وزيادة في معدلات الإنتاج والاستثمار ورفع مستوى دخل الفرد وتخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال تقليل المستوردات وزيادة الصادرات.

إن مشكلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبناءً على ما سبق لا تنحصر في مشكلة التمويل فحسب، وللنهوض في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتطلب توفير جميع مكونات الدعم الشامل اللازمة لتنمية القطاع وتوفير بيئة عمل مناسبة وداعمة ومحفزة له، لذلك فلا بد من وضع (استراتيجية وطنية) شاملة للنهوض بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحل مشكلاته.

4-4: نتائج الدراسة:

1- تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من العديد من المعوقات تنظيمية، منها: (عدم توافر مصادر الطاقة، عدم توافر مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية أو صعوبة تأمينها، الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة).

2- تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من العديد من المعوقات التمويلية، منها: (التشدد في طلب الضمانات، صعوبة الحصول على التمويل المطلوب كالقروض، تردي جودة الخدمات المصرفية المقدمة كتمويل المستوردات).

3- تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من العديد من المعوقات التشريعية، منها: (قصور وعدم ملاءمة السياسة الضريبية والجمركية، الإطار التشريعي للقطاع كعدم منح تراخيص مؤقتة، عدم احترام قوانين حقوق الملكية الفكرية).

4- يوجد العديد من الوسائل المقترحة لمعالجة الصعوبات والتحديات في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، منها: (تقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية المباشرة وغير المباشرة، وجود بيئة تنظيمية وتشريعية متكاملة، تحسين بيئة الأعمال).

5- لم تساهم التشريعات السورية في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالشكل المطلوب، رغم المحاولات الدائمة والآليات التي أتت بها التشريعات السورية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4-5: التوصيات:

1- العمل وبالتوازي على تطوير وتحسين البيئة التنظيمية والتمويلية والتشريعية الناظمة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فالتركيز على جانب واحد دون الجوانب الآخرى لن يؤدي إلى النتائج المطلوبة.

2- العمل على إيجاد جهة واحدة تُعنى بشؤون هذه المشاريع من حيث التمويل والتسويق وغيرها.

3- السعي لتنظيم عمل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إقرار قوانين ونظم وطنية شاملة، تنظم عمل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصور التعامل معهم تنظيمياً وتمويلياً وتشريعياً، إلى غير ذلك من الأوجه الحيوية الضرورية لنجاح عمل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4- تشجيع المبادرات لإحياء الصناعات والحرف التقليدية، ومنح عناية خاصة للإبداع فيها لزيادة قيمتها المضافة وحضورها الفاعل في الأسواق العالمية.

5- العمل على تبسيط الإجراءات الخاصة بعمل الشركات والأفراد عموماً، والمعنين بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة خصوصاً، (التركيز على مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال) ومنها إجراءات التأسيس والتراخيص المؤقتة والتصفية وغيرها، الأمر الذي ينعكس على حجم الروتين والبيروقراطية في العمل والحدّ من الرشوة والفساد.

6- نوصي بمراجعة التشريعات المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والوقوف عند مشاكلها وحلّها، لتحقيق نقلة نوعية في قطاع المشاريع وبذلك تكون الخطوة الحقيقية والفعلية لقيادة مرحلة التعافي والانتعاش الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية.

المراجع:

1- الكتب العربية:

1. بربيش، سعيد، (2015)، مدى مساهمة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الجزائر.
2. خربوطلي، عامر، (2018)، الإجازة في تقانة المعلومات، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.
3. دالاتي، أمل، (2011)، التمويل المتناهي الصغر في سورية، دمشق، هيئة تخطيط الدولة.
4. الزعيم، هيثم، (2020)، الإجازة في علوم الإدارة، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.
5. الشيخ طه، رانيا، (2021)، التضخم، أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، العدد 18.
6. عامر، كساب ، (2016)، جسور التنمية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، ميدان التحرير.
7. متري، موسى & د. المصري، ميسون، (2020)، التشريعات المصرفية، منشورات جامعة دمشق، كلية الحقوق.
8. يسري، عبد الرحمن، (2000)، لصناعات الصغيرة في البلدان النامية، تنميتها ومشاكل تمويلها، الطبعة الثانية، البنك الإسلامي للتنمية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية.

2- الكتب الأجنبية:

1. Homo Deus, 2015
2. Small and Meedium-Sized Enterprises in International Economic Law, THILO RENSMANN, OXFORD, First Edition, 2017.

3- الدراسات والأبحاث:

1. بلقاسم، بن فادية، (2013)، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.
2. البنا، حنان، (2020)، مؤسسات التمويل الصغير وأثرها في الوضع المعيشي للأسرة "دراسة ميدانية في محافظة دمشق".
3. حميدي، يوسف، (2007)، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
4. سليمة، هالم (2016)، أطروحة دكتوراه، هيّئات الدّعم والتّمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2004.
5. سودان، مهدي، (2019)، تقييم أثر تجربة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى المعيشي في الساحل السوري.
6. الصكر، سمير، (2016)، عنوان النظام القانوني لشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة "دراسة مقارنة".
7. عبد القادر، جلال، (2014)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية.
8. عثمان، محمد، (2015)، دور التمويل الصغير في تطوير المشروعات، السودان.
9. العلي، محمد، (2015)، أثر تغيّر الإنفاق العام في معدل البطالة في سورية، دراسة تحليلية 2000-2012.
10. فاطمة، شواشي، (2017)، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية.

4- الدراسات والمراجع الأجنبية:

1. دراسة (صبغة الله، 2013)، التمويل الصغير في الهند، التحديات والقضايا المعاصرة (Microfinance in India, Contemporary Issues and Challenges)

2. شنايدر، فريديرك – انستي، دومينك، (2002)، الاختباء وراء الظلال – نمو الاقتصاد الخفي، سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، العدد30.

5- المحاضرات:

1. الإدارة الاستراتيجية: الدكتور محمد الخضر، المعهد العالي لإدارة الأعمال HIBA، ماجستير قانون الأعمال، الدفعة الأولى، الفصل الثاني.
2. الإدارة المالية: الدكتور أحمد العلي، المعهد العالي لإدارة الأعمال HIBA، ماجستير قانون الأعمال، الدفعة الأولى، الفصل الأول.
3. الاقتصاد الكلي: الدكتورة ثناء أبا زيد & الدكتورة آلاء بركة، المعهد العالي لإدارة الأعمال HIBA، ماجستير قانون الأعمال، الدفعة الأولى، الفصل الأول.
القيادة الإدارية: الدكتور عبد الحميد خليل، المعهد العالي لإدارة الأعمال HIBA، ماجستير قانون الأعمال، الدفعة الأولى، الفصل الثالث.
4. تشريعات الشركات وحوكمتها: الدكتور هيثم الطحان الزعيم، المعهد العالي لإدارة الأعمال HIBA، ماجستير قانون الأعمال، الدفعة الأولى، الفصل الثاني.
5. تشريعات المصارف والتأمين: الدكتور موسى متري & الدكتورة ميسون المصري، المعهد العالي لإدارة الأعمال HIBA، ماجستير قانون الأعمال، الدفعة الأولى، الفصل الثالث.
6. مناهج البحث العلمي: الدكتور راتب البلخي، المعهد العالي لإدارة الأعمال HIBA، ماجستير قانون الأعمال، الدفعة الأولى، الفصل الثالث.

6- المجلات والدوريات:

1. بريبش، السعيد، (2007)، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

2. حرب، بيان، (2006)، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 2.
3. الحسن، علي، (2014)، اقتصاد الظل، أسبابه، آثاره السلبية، وأساليب الحد من حجمه، مثال سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 4.
4. الحسين، محمد، الدكتور جمال اليوسف، منال صقر، (2012)، دراسة استكشافية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.
5. سليمان، حيان، (2006)، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، مجلة الاقتصاد والنقل، العدد 8.
6. صقر، محمد، (2017)، أثر الإصلاح الضريبي على الاستثمار في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 39.
7. صليحة، بن طلحة & بوعلام، معوشى ، (2006)، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، الملتقى الدولي، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
8. غندور، غسان، (2017)، النظام الضريبي السوري وآثاره الاقتصادية خلال الفترة 2001 – 2010، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 2.
9. فلاق، علي & هاني، محمد، (2015)، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000–2015، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.

7- الدليل والتقارير والمواقع الإلكترونية:

1. تقرير تمويل المشروعات في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019.
2. تمويل المشروعات في سورية، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2020.

3. الدليل التعريفي للمشروعات، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القرار 35/م.و 2017.
4. الدليل التعريفي للمشروعات، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القرار 17/م.و 2021.
5. دليل لبدء عملك من المنزل، الأردن، WWW.hbbjordan.com
6. مبادرة الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، بالتعاون مع منظمة كير العالمية في الأردن، لعام 2022.
7. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توصية الاتحاد الأوروبي لعام 2003م.
8. مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دليل المستخدم، الإصدار الأول، 2019.
9. https://tradingeconomics.com/syria/corruption-rank.
10. MOEA, White Paper on Small and Medium Enterprises in Taiwan 2003.

القوانين والمراسيم:

1. قانون التجارة السوري رقم 33 لعام 2007.
2. القانون رقم 12 لعام 2016 المحدث بموجبه مشروع ضمان القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. القانون السوري رقم 9 لعام 2010.
4. القانون رقم 8 لعام 2021 المتعلق بمصارف التمويل الأصغر.
5. القانون رقم 152 لسنة 2020، قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، المادة1، 25 و27 مصر.
6. القانون رقم 17-02 لعام 2017، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 10، الجزائر.

7. القانون رقم 2 لعام 2016 في الجمهورية العربية السورية المحدث بموجبة هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
8. القانون رقم 3 لعام 2016 المحدث بموجبه هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات.
9. المرسوم التشريعي رقم 1 لعام 2019 المحدث بموجبه هيئة التمييز والإبداع.
10. قانون الشركات، المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

الملاحق:

تم إعداد استبانة مؤلفة من 29 سؤالاً، تم استهداف أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بها.

أولاً	البيانات الشخصية
1	الجنس: (ذكر، أنثى)
2	العمر: (18-23، 23-28، 28-33، 33-38، أكبر من 38)
3	المستوى التعليمي: (ابتدائي، اعدادي، ثانوي، معهد أو جامعة، دراسات عليا)
4	طبيعة نشاط المؤسسة: (حرفي، زراعي، صناعي، تجاري)
5	الشكل القانوني للمؤسسة: (فردية-تضامن-توصية-محدودة&مغفلة-غير مسجل)
ثانياً	**المعوقات التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:**
1	يعتبر مستوى الدعم الحكومي المقدم (قروض بفوائد قليلة-جدولة الديون المتعثرة..) أحد أهم المحفزات
2	تعد صعوبة الحصول على التمويل المطلوب (قروض) إحدى أهم المعوقات
3	يعد تردي جودة الخدمات المصرفية المقدمة (تمويل المستوردات-الكفالات المصرفية..) أحد أهم المعوقات
4	يعد التشدد في طلب الضمانات أحد أهم المعوقات

ثالثاً	المعوقات التشريعية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:
1	يعد قصور وعدم ملاءمة السياسة الضريبية والجمركية أحد أهم هذه المعوقات
2	تعد البيروقراطية والروتين في عمل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع إحدى أهم المعوقات
3	تعد الإجراءات الخاصة بتأسيس الشركات أحد أهم المعوقات
4	يعد الإطار التشريعي للقطاع (عدم منح تراخيص مؤقتة) أحد أهم المعوقات
5	تعد إجراءات تصفية وإغلاق ونقل المنشأة أحد أهم المعوقات
6	يعد عدم احترام قوانين حقوق الملكية الفردية أحد أهم المعوقات
7	يعد عدم فعّالية النظام القضائي (المحاكم) أحد أهم المعوقات

رابعاً	المعوقات التنظيمية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:
1	يعد عدم توافر مصادر الطاقة (كهرباء، فيول، مازوت....) أحد أهم المعوقات
2	يعد عدم توفر خدمات الاتصال (هاتف–انترنت) أحد أهم المعوقات
3	تعد صعوبة تأمين التكنولوجية المطلوبة للعمل إحدى أهم المعوقات
4	يعد عدم توافر مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية أو صعوبة تأمينها أحد أهم المعوقات
5	يعد الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة أحد أهم المعوقات
6	يعد الإطار التنظيمي للقطاع (الأنظمة والتعليمات) أحد أهم المعوقات
7	تعد تدابير مراقبة الجودة والمواصفات القياسية المقدمة من قبل الحكومة إحدى أهم المعوقات
خامساً	الوسائل المقترحة لمعالجة الصعوبات والتحديات في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة
1	يعد تخفيض أسعار الفائدة أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التي تواجه عملية التمويل
2	يعد تقديم الحوافز المادية (فائدة منخفضة) أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التي تواجه عملية التمويل
3	يعد تقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية المباشرة وغير المباشرة أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التشريعية التي تواجه القطاع
4	يعد وجود بيئة تنظيمية متكاملة أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التي تواجه القطاع
5	يعد تحسين بيئة الأعمال (تبسيط الإجراءات) أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التي تواجه القطاع
6	وجود بيئة تشريعية متكاملة تعتبر أحد أهم الوسائل لمعالجة الصعوبات التي تواجه القطاع